

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة

تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على

القطاع المصرفي

(دراسة حالة بنك فلسطين)

إعداد الطالب

احمد نور الدين الفرا

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف حسين عاشور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة والتمويل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا " ¹

صدق الله العظيم

¹ سورة طه، الآية رقم (114).

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة لبنك فلسطين استناداً إلى نظام (CAMELS) للسنوات المالية من 2004 وحتى 2007، وتشير أهم نتائج البحث إلى حصول بنك فلسطين على المستوى الأول (تصنيف "1") وفقاً لسياسة التقييم المركب لنظام (CAMELS)، مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية، ويعطي مؤشرات على أن أداءه قوي بالنسبة للأرباح، ونمو أصوله بصورة جيدة، كما أن خبرة الإدارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد مستويات مناسبة لرأس المال اللازم لها جيدة، بالإضافة إلى معقولية توزيع الأرباح، كما أن حجم الأصول المتعثرة منخفض ومخصصاتها كافية. وأظهر البحث أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها. كما يعمل نظام (CAMELS) على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: -

ضرورة تطبيق نظام (CAMELS) على المصارف العاملة في فلسطين، حيث يبرز دور النظام في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات، والعمل على تفعيل المكونات الأساسية التي يتيسر بها الكشف عن مواطن الضعف في كل مكون منها، وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً. وتطوير تقنيات المعلومات في المصارف بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام (CAMELS) بالسرعة والسهولة الممكنة وبما يضمن سلامة انسياب المعلومات، لاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر لضمان كفاءة الإدارة، العمل على إلزام سلطة النقد الفلسطينية استخدام نظام (CAMELS) في عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، ومتابعة التطورات العالمية المتعلقة بالنظم المتخصصة بالتحليل المالي والرقابية الخاصة بالمصارف.

Abstract

This research tends to evaluate the Palestinian Banking Sector by using the American Banking Evaluation system (CAMELS), and this through the study of the condition of Palestine Bank in order to the banking risks that constitute weakness points in the financial, operational and administrative transactions of the bank, which requires paying an especial supervising care and determining the required supervision preferences or the authority interference to manipulate the matter. The researcher has used the deductive descriptive approach in collecting and analyzing the published financial particulars of Palestine Bank based (CAMELS) system for the financial years 2004 and till 2007. The most important research findings refer that Palestine Bank Ltd has obtained the First Level (Rating "1") as per the compound evaluation policy of (CAMELS) system, that is, the bank is essentially sound, and gives indications to its good performance regarding the profits, and the good growth of its assets. Moreover, the experience of the administration in following up the tracks of the banking works, analyzing the related risks and determining proper levels of necessary capital is good. In addition to the credibility of the profits distribution, the volume of the stumbling assets is low and its provisions are adequate. The research showed the importance of applying the American Banking Evaluation system (CAMELS), as it offered the positive aspects of the application of this system and its role in the feedback and supervision with the information that reveal the weakness and defect aspects and their reasons. (CAMELS) system also works for making a comprehensive analysis of the bank performance and comparing it on the industry level in the banking environment, the thing that contributes in drawing the precise policy and plans for administration through concentrating on the negative elements that need especial care.

The researcher has come a group of recommendations, the most important are: The necessity of applying (CAMELS) system on the banks working in Palestine, as the role in the feedback and supervision with the information is apparent. Working for effecting the basic elements by which revealing the weakness points in each elements is possible, and making use of working with such elements in a preventive and remedial manner. Developing the information techniques in the banks which contributes in making the analysis of all the compounds of (CAMELS) system with the possible speed and ease which guarantee the ease of information flow, including that related to the risks to secure the administration competence. Working for obligating the Palestinian money authority with using (CAMELS) system in the official and field supervision operations on the banks working in Palestine, and following the international developments related to the systems specialized in the financial analysis, and the supervision related to the banks.

الإهداء

للأكرم منا جميعا.... شهداء الأمة الإسلامية "شهداء فلسطين"

إلى روح والدي الشيخ / نور الدين الفراء رحمه الله الذي قيل في حقه من الشيخ محمود

عيد رحمه الله أحب الدعوة والدعاة فأصبح داعية رحمهم الله جميعا

إلى ذكرى أخي محمد وروحه الطاهرة (رحمه الله)

للوادة الحنونة حفظها الله، وأخواتي الأعزاء

لمن أمدتني بالإصرار على مواصلة التعلم زوجتي المخلصة

إلى أعز من في قلبي.....إلى أبنائي ليلى و نور الدين ومحمد

لكل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة.....الزملاء والأصدقاء الأعزاء

لهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

بعد شكر الله شكرًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومُنه وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في إنجاز هذه الدراسة وما توفقي إلا بالله و الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه و من والاه.

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل عليّ، وكان عوناً لي في إنجاز هذه الدراسة، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور يوسف عاشور الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

الدكتور/ سالم صباح مدير عام المصرف الإسلامي الفلسطيني

و الدكتور / على شاهين لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي.

ولا أنسى توجيه الشكر للدكتور على شاهين على وجه الخصوص الذي ساعدني في التحليل واستأنست برأيه في موضوع هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي لما تفضلوا به من دعم ومساندة وتحفيز، راجيا اعتبار هذا الشكر بمثابة شكر خاص لكل زميل منهم، ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى ابنة أختي هبة الله هاشم الفرا التي أمدتني بالكثير من المراجع المتخصصة من مصر والكويت، كما أجد لزاماً علي أن أتقدم بالشكر للأخوة الزملاء ببنك فلسطين، الذين أتاحوا لي فرصة القيام بهذه الدراسة، وساعدوني في تقديم البيانات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

جزى الله الجميع خير الجزاء وجعل عملهم خالصاً لوجهه، وجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة إنه على ذلك لتقدير، و بالإجابة جدير.

الباحث

فهرس موضوعات الدرسة

الصفحة	الموضوع
i	ملخص الدراسة باللغة العربية
ii	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
iii	الاهداء
iv	شكر وتقدير
v	فهرست موضوعات الدراسة
viii	فهرست جداول الدراسة
ix	فهرس الأشكال البيانية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة عامة للدراسة
5	مشكلة الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	أهداف الدراسة
7	أهمية الدراسة
8	منهجية الدراسة
8	معوقات الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
14	الدراسات السابقة
25	الفصل الثاني: مفهوم ملاءة رأس المال وفق المعايير الدولية
26	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة على المخاطر المصرفية
28	إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة
33	المبحث الثاني: الإطار العام لملاءة رأس المال بموجب المعايير الدولية
35	تعريف رأس المال
36	مكونات رأس المال وفق بازل I
42	أوزان المخاطرة، وكيفية احتساب الأصول الخطرة
45	المبحث الثالث: تحليل البيانات المالية لملاءة رأس المال لبنك فلسطين.

47	أسس تصنيف ملاءة رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)
52	المبحث الرابع: مناقشة الفرضية الأولى
52	مناقشة الفرضية الأولى
53	خلاصة التحليل
55	الفصل الثالث: مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأصول
56	المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان
56	تعريف الائتمان
58	تعريف مخاطر الائتمان
59	أهمية الائتمان المصرف
60	السياسة الائتمانية
64	المبحث الثاني : تحليل البيانات المالية لجودة الأصول لبنك فلسطين.
64	أولاً: مفهوم جودة الأصول من منظور نظام (CAMELS)
65	أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)
68	ثانياً: التحليل المالي لبنك فلسطين فيما يتعلق بجودة الأصول
73	المبحث الثالث: مناقشة الفرضية الثانية
73	مناقشة الفرضية الثانية
74	خلاصة التحليل
76	الفصل الرابع: تقييم الأداء المصرفي فيما يتعلق بالربحية والسيولة
77	المبحث الأول: مفهوم الربح والسيولة من منظور نظام (CAMELS)
78	أسس تصنيف الربحية وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)
81	أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)
83	المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية للربحية والسيولة لبنك فلسطين
83	أولاً: الربحية
85	نسب ومعدلات الربحية
88	ثانياً: السيولة
89	مكونات السيولة
90	علاقة السيولة بملاءة رأس المال
92	نسب السيولة
96	المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات الثالثة والرابعة
96	مناقشة الفرضيات الثالثة والرابعة
97	خلاصة التحليل

101	الفصل الخامس: التعرف على مخاطر السوق و مدى استجابة المصارف للتعامل مع هذه المخاطر
102	المبحث الأول: الإطار النظري للإدارة والحساسية إلى مخاطر السوق من منظور نظام (CAMELS)
102	أولاً: الحساسية إلى مخاطر السوق
104	أسس تصنيف الحساسية إلى مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)
106	ثانياً: الإدارة
107	أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)
110	المبحث الثاني: تحليل البيانات
110	أولاً: تحليل الحساسية إلى مخاطر السوق
112	نسب و مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق
122	ثانياً: تحليل كفاءة وفاعلية الإدارة
124	المبحث الثالث: الإطار العام لجمع المعلومات والبيانات
127	الفصل السادس: النتائج والتوصيات العامة
128	المبحث الأول : تقييم بنك فلسطين بموجب جميع مكونات نظام التقييم المصرفي (CAMELS)، واختبار الفرضية الرئيسية
129	التقييم المركب لبنك فلسطين بموجب مكونات نظام (CAMELS)
130	اختبار الفرضية الرئيسية
131	المبحث الثاني: النتائج والتوصيات العامة
131	أولاً: النتائج العامة
136	ثانياً: التوصيات العامة
139	المبحث الثالث: المراجع والملاحق
139	أولاً: المراجع العربية
142	ثانياً: المراجع الأجنبية
144	الملاحق

فهرس جدول الدراسة

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
43	أوزان المخاطر وفق أصناف الموجودات داخل الميزانية	1
44	معاملات تحويل الائتمان للبنود خارج الميزانية	2
50	خلاصة تقييم ملاءة رأس مال مصرف فلسطين المحدود	3
69	مخصص للديون بموجب التعميم رقم (19- د 97/4) و تعميم رقم (93- د 2001/7/4)	4
70	خلاصة لأهم النسب التي تتعلق بتقييم جودة الأصول	5
71	فئات جودة الأصول Benchmarks التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية	6
86	خلاصة لأهم النسب التي تتعلق بالربحية	7
94	خلاصة لأهم النسب التي تتعلق بالسيولة	8
115	الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة	9
120	أهم مؤشرات تحليل الحساسية للسوق	10
125	تحديد أوزان إجابات كل فقرة من فقرات الاستبانة وفق معيار ليكارد	11
129	تصنيف مصرف فلسطين المركب لجميع مكونات نظام (CAMELS)	12

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	أشكال البيانية	رقم الشكل
51	الشكل البياني الخاص بتحليل ملاءة رأس المال	1
72	الشكل البياني الخاص بتحليل جودة الأصول	2
87	الشكل البياني الخاص بتحليل الربحية	3
95	الشكل البياني الخاص بتحليل السيولة	4

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: فرضيات الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: منهجية الدراسة

سابعاً: معوقات الدراسة

ثامناً: مصطلحات الدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: المقدمة:-

للمصارف أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كون القطاع المصرفي عنصر رئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، كما تعمل في مجال الوساطة المالية حيث تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع وتمنح الائتمان لكافة الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها (الرضا عقبه، 2005)، وكون القطاع المصرفي الفلسطيني جزء من المنظومة المصرفية فإن تعرضه للمشاكل المالية خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة وتداعياتها ستزيد من مخاطر العمل المصرفي التي يعاني منها (21) مصرفاً عربياً ومحلياً ودولياً يعملون على أراضي السلطة الوطنية حيث بلغت إجمالي موجوداتها 5101.21، 5604، 5737.07 مليون دولار خلال الأعوام 2004، 2005، 2006 على التوالي، فيما بلغت التسهيلات الائتمانية 1422.63، 1791.36، 1903.29 مليون دولار لنفس الأعوام (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، 2007)، الأمر الذي سينعكس على شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني مما يقتضي إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم من خلال الرقابة المصرفية التي تقع مسؤوليتها بشكل رئيس على عاتق المصرف المركزي (سلطة النقد الفلسطينية) بوضع الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على القطاع المصرفي (قانون رقم (2) بشأن إنشاء سلطة النقد الفلسطينية، 1997).

وفي هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1979 نظاماً موحداً لتقييم المصارف، وفي عام 1996 روجع هذا النظام ليعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي إجراءات وسياسات

الوكالات الرقابية الحكومية. وسمي هذا النظام بنظام (CAMELS) وهي اختصار لستة مكونات

رئيسية كالتالي (1996, Bank Rating System):

Capital Adequacy		ملاءة رأس المال
Assets Quality		جودة الأصول
Management		الإدارة
Earnings		العوائد (الأرباح)
Liquidity		السيولة
Sensitivity to market risk		الحساسية إلى مخاطر السوق

ولذلك يتضح أن الغرض من استخدام نظام التقييم (CAMELS)، هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر. وطبقا لهذا النظام تؤكد الوكالات الرقابية التزامها بتقييم المؤسسات المالية بشكل شامل وعلى أساس موحد وهذا يتطلب تقييمها على أساس مركب لجميع مكونات (CAMELS) وعلى أساس منفرد لكل مكون من مكونات النظام، بحيث يحدد لكل مكون تصنيف رقمي من (1 إلى 5) يكون التصنيف رقم (1) الأفضل و التصنيف (5) الأدنى، ويحدد التصنيف النهائي للمصرف استنادًا إلى تقييمات كل مكون رئيسي من المكونات المذكورة. إن المصارف التي يكون تصنيفها (1،2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، أما المصارف التي تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف

بشكل عام قد تظهر بشكل بارز في الملاءة و السيولة، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل البنك المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف، والمصارف التي يكون تصنيفها المركب (4،5) فإن علامة استفهام كبيرة سوف تحيط بالمصرف فيما يتعلق بقدرته على الاستمرارية، وكون القطاع المصرفي الفلسطيني حديث العهد، فإن ذلك يتطلب المزيد من بذل العناية الرقابية للوقوف على مواطن القوة والضعف التي تواجه تلك المصارف بهدف الوصول إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، و المساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وازدهاره، وكون بنك فلسطين المصرف الوطني الأكبر بين المصارف الوطنية، حيث بلغت موجوداته 450 مليون دولار أمريكي بنسبة 40% من إجمالي موجودات المصارف الوطنية العاملة في فلسطين البالغة 1,135 مليون دولار في نهاية العام 2004 (تقرير سلطة النقد السنوي لسنة 2006)، فإن ذلك يتطلب تقييمه وفق أنظمة التقييم المصرفية للوقوف على مواطن القوة والضعف فيه.

ثانياً: مشكلة الدراسة:-

باشر القطاع المصرفي الفلسطيني أعماله في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة ولعل التدهور السياسي والاقتصادي نتيجة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ بداية انتفاضة الأقصى المباركة عام 2000م، عرّض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث واجهت المصارف الآثار السلبية للحصار من ركود اقتصادي وبطالة وتضخم وتغير في أسعار العملات، وبالتالي عانى القطاع المصرفي الفلسطيني من ظاهرة الديون المتعثرة و الديون المشكوك في تحصيلها ، حيث بلغ مخصص مقابلة خسائر القروض والتسهيلات للمصارف العاملة في فلسطين 136.96، 139.78، 151.79 مليون دولار خلال الأعوام 2004، 2005، 2006، على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية، 2007)، ولهذا تتحوط المصارف بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات أي ملاءة رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها استخدامات المصارف، وكون بنك فلسطين المصرف الوطني الأكبر بين المصارف الوطنية، يرى الباحث ضرورة دراسة وتقييم بنك فلسطين من خلال نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، وفي هذا الإطار فإن مشكلة البحث تدور حول السؤال التالي:-

ما مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين وفق مكونات نظام التقييم المصرفي

(CAMELS) ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

1- ما مدى وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقاً لملاءة رأس المال؟

- 2- ما مدى وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا لجودة الأصول؟
- 3- ما مدى وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا للربحية؟
- 4- ما مدى وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا لنسبة السيولة؟
- 5- ما مدى وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا للحساسية إلى مخاطر السوق؟
- 6- ما مدى وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا لنسبة للإدارة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة: -

اعتمد في الإجابة على مشكلة الدراسة بالفرضية التالية " وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)" ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية: -

- 1- وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بملاءة رأس المال.
- 2- وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بجودة الأصول.
- 3- وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بنسبة السيولة.
- 4- وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالربحية.
- 5- وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا للحساسية إلى مخاطر السوق.
- 6- وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفقا لنسبة للإدارة.

رابعاً: أهداف الدراسة:-

- 1- الوقوف على مواطن القوة والضعف في أداء بنك فلسطين.
- 2- تحديد أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل اللازمة لتطبيق نظام (CAMELS) لمساعدة إدارة بنك فلسطين في تحديد وقياس المخاطر المصرفية بدقة وكفاءة.
- 3- زيادة كفاءة وفعالية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين.
- 4- الخروج ببعض النتائج و التوصيات و تقديمها لسلطة النقد الفلسطينية للرقى بالعمل الرقابي على القطاع المصرفي.
- 5- إثراء المكتبات الفلسطينية ببحث جديد عن نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS).

خامساً: أهمية الدراسة:-

تظهر أهمية الدراسة في:-

نقل التجربة الدولية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المستخدمة لنظام التقييم المصرفي (CAMELS)، الأمر الذي يشجع المصارف العاملة في فلسطين علي استخدام هذا النظام في تحديد وقياس المخاطر المصرفية، مما يعزز وضع القطاع المصرفي في فلسطين ويساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين الأمر الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويقوي دوره في المجتمع ويدعم الاقتصاد الوطني.

سادسا: منهجية الدراسة:-

تتضمن منهجية الدراسة العناصر التالية:-

منهجية جمع البيانات:

جمعت البيانات اللازمة لهذه الدراسة من التقارير المالية السنوية المنشورة لبنك فلسطين للفترة من 2004 وحتى 2007، بالإضافة إلى المراجع والمؤلفات العلمية، والتقارير والدوريات والنشرات المتخصصة، وكذلك الدراسات السابقة في هذا المجال، والاستعانة بالبيانات والمؤشرات المالية والمصرفية للقطاع المصرفي الفلسطيني، والقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

منهجية التحليل:-

استخدم المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع و تحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في دعم عمليات الرقابة واستخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني.

سابعا: معوقات الدراسة:-

واجهت هذه الدراسة صعوبة عدم تعاون سلطة النقد الفلسطينية في تزويد الباحث بالمعلومات اللازمة حول تقييم مكون الإدارة (M) حيث لم تسمح له بتوزيع الاستبانة المعدة في هذا الخصوص.

ثامنا: مصطلحات الدراسة: -

§ نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) اختصار لستة مكونات وهي:-

C- Capital Adequacy ملاءة رأس المال

A - Asset Quality جودة الأصول

M – Management الإدارة

E – Earnings الربحية

L – Liquidity السيولة

S - Sensitivity to market risk الحساسية إلى مخاطر السوق

§ ملاءة رأس المال أو كفاية رأس المال: Capital Adequacy

وتعني متانة رأس المال في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، إلا أن الملاءة (solvency) هي المصطلح الأفضل من الكفاية (Efficiency)، وذلك لأن الملاءة في اللغة تعني المتانة أما الكفاية فتعني الحصول على أعلى عائد ممكن، أو تخفيض استخدام المواد للحصول على نتائج أفضل، وليس هذا هو المعنى المقصود هنا، بل المقصود هو متانة رأس مال المصرف أو الملاءة (الشماع، 1993، ص71)، لذلك التزم الباحث باستخدام مصطلح الملاءة في الدراسة.

§ مجموعة العشرة: G10- Group of Ten

هي اللجنة التي أعدت تقريرها في مدينة بازل بشأن معيار كفاية رأس المال وذلك في اتفاقية بازل I، وبازل II، وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورغ).

§ النسب المالية: Financial Ratios

نسبة إجمالي التصنيف TCR – Total Classification Ratio

هي نسبة القروض المتعثرة على حقوق الملكية والمخصصات (مخصصات الديون المتعثرة)، ثم تقارن هذه النسبة مع فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية لإعطائها التصنيف من (1) إلى (5).

نسبة التصنيف المرجح WCR – Weighted Classification Ratio

هي نسبة المخصصات على حقوق الملكية والمخصصات (مخصصات الديون المتعثرة)، ثم تقارن هذه النسبة مع فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية لإعطائها التصنيف من (1) إلى (5).

أن نسبة إجمالي التصنيف (TCR)، ونسبة التصنيف المرجح (WCR)، مجتمعين هم أساس في إعطاء حكم واقعي على المصرف فيما يتعلق بجودة الأصول وفق فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية (Benchmarks).

العائد إلى متوسط الموجودات ROAA – Return on Average Assets

تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب شيوعاً على مستوى العالم، وتقيس نسبة العائد على متوسط الأصول مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله، والعكس صحيح.

ROA – Return on Assets

العائد إلى الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتُقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

ROE – Return on Average Equity

العائد إلى متوسط حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتُقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال المملوك والعكس صحيح.

§ مكونات رأس المال وفق بازل I:-

Tier 1 – Core capital

1. الشريحة (1) رأس المال الأساسي

Tier 2- Supplementary Capital

2. الشريحة (2) رأس المال المساند

§ مكونات رأس المال وفق بازل II:-

يضاف إلى الشرائح سابقة الذكر في بازل I الشريحة التالية:-

3. الشريحة (3) ديون مساعدة ذات أجل قصير لتغطية مخاطر السوق

Tire 3 - Short- term subordinated debt covering market risk

§ مؤشرات تحليل الحساسية إلى السوق: Sensitivity to market risk

صافي عائد الفائدة. **Net interest income (NII).**

هو الفرق بين الموجودات الحساسة للفائدة مطروحا منه الالتزامات الحساسة للفائدة بعد

(الموجودات * معدل الفائدة - الالتزامات * معدل الفائدة) (MacDonald and Koch,

2006, p171).

نسبة هامش الفائدة. **Net interest margin (NIM).**

تقيس هذه النسبة صافي عائد الفائدة على إجمالي الموجودات المدرة للدخل، فكلما ارتفعت

هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف تحقيق أرباح أعلى والعكس

صحيح (MacDonald and Koch, 2006, p171).

الموجودات الحساسة لمعدلات الفائدة. **Rate sensitive assets (RSAs).**

هي الموجودات ذات التأثير نتيجة التغير في سعر الفائدة وهي (الاستثمارات في الأوراق

المالية بغرض المتاجرة وليس الاحتفاظ، التسهيلات والودائع لدى المصارف الأخرى

والبنك المركزي بالإضافة إلى الأوراق المالية المخصصة قصيرة الأجل) (MacDonald

and Koch, 2006, p171).

الالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة. **Rate sensitive liabilities (RSAs).**

هي الالتزامات ذات التأثير نتيجة التغير في سعر الفائدة وهي (الودائع التي تنتصف بقصر الأجل

كالودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، شهادات الإيداع قصيرة الأجل، بالإضافة إلى القروض

قصيرة الأجل سواء أكانت من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي) (MacDonald and

Koch, 2006, p171).

GAP

الفجوة

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح،
(MacDonald and Koch, 2006, p169).

GAP ratio

نسبة الفجوة

تترجم هذه النسبة قيمة الفجوة GAP، فإذا كانت الفجوة موجبة فإن هذه النسبة نتيجتها واحد صحيح أو أكبر من واحد، أما إذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أنها أقل من واحد
(MacDonald and Koch, 2006, p178).

|GAP|

القيمة المطلقة للفجوة

الفجوة المطلقة تقيس نسبة الموجودات والالتزامات الحساسة لمخاطر السوق، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر الحساسة للسوق،
(MacDonald and Koch, 2006, p178).

Target GAP

الفجوة المستهدفة

الفجوة المستهدفة للموجودات المدرة للعائد تحددها الإدارة من خلال وضع نسبة للتغير في هامش
(MacDonald and Koch, صافي الفائدة ، بالإضافة إلى توقع الإدارة لمعدل التغير في نسب الفائدة
2006, p178).

تاسعا: الدراسات السابقة:-

1- دراسة أبوكمال (2007)، بعنوان:- " الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II " حالة تطبيقية: المؤسسات المصرفية الفلسطينية".

تمثلت مشكلة الدراسة بالإجراءات التي يجب أن تتخذها المصارف لتطوير أنظمة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية " متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II"، حيث هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية مما يشجع على استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها:-

اعتماد مجلس الإدارة بالمصارف إستراتيجية لإدارة المخاطر، كما يتابع مجلس الإدارة قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفاعلية وكفاءة، بحيث يمكن تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان.

2- دراسة **Lindell Andersson (2007)**، بعنوان:- "اختبار حساسية مخاطر رأس المال و القواعد الحديثة لملاءة رأس المال"، بالسويد.

"Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules".

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية بناء نموذج رياضي لاحتساب نسب ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة "ديون مساعدة ذات آجال قصيرة لتغطية مخاطر السوق"، وفق قواعد اتفاقية بازل II، المكون الثالث من مكونات رأس المال، وهدفت الدراسة إلى اختبار حساسية مخاطر رأس المال للسوق وفق هذا المكون من خلال:

1. قياس التغير في حقوق الملكية حسب سلوك التغير في أسعار الفائدة.
2. قياس التغير في حقوق الملكية وفق قواعد الشريحة الثالثة لاتفاقية بازل II والتي تعتبر المكون الثالث من مكونات رأس المال.
وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:
تحديد نموذج رياضي لاحتساب نسبة ملاءة رأس المال للشريحة الثالثة وفق قواعد اتفاقية لجنة بازل II.
3- دراسة زايدة (2006)، بعنوان: - " دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة ".
وتمثلت مشكلة الدراسة في تحديد الدوافع التي تحقق الدمج المصرفي بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، وتحديد المحددات الداخلية والخارجية التي قد تحول دون تحقيق الدمج. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الدوافع التي قد تتطلب لتحقيق الدمج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، ومحاولة تشخيص أهم المحددات الداخلية والخارجية التي تعترض الدمج بين المصارف الوطنية العاملة في فلسطين. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:-

يعتبر الدمج المصرفي وسيلة ضرورية لمواجهة جوانب الضعف في بعض وحدات الجهاز المصرفي من خلال تدعيم قاعدة رأس المال، وتعظيم ربحية المصارف المندمجة، وتخفيض المخاطر، ورفع القيمة السوقية لأسهم المصارف الوطنية المندمجة، كما أن تدني حجم صافي

الربحية لبعض المصارف الوطنية وتحقيق خسائر لدى البعض الآخر يمثل أحد الدوافع الأساسية باتجاه تحقيق الدمج المصرفي.

4- دراسة زائدة (2006)، بعنوان: - " التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة".

تمثلت مشكلة الدراسة في حجم الديون المتعثرة وأسبابها في الجهاز المصرفي الفلسطيني والعوامل المؤثرة فيها وسبل معالجتها، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في زيادة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني وأسبابها، والتعرف على الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: -

اكتفاء المصارف بالضمانات المقدمة من العملاء دون الأخذ بالاعتبار الغرض من التسهيلات، بالإضافة إلى تقديم العملاء بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول. كما أظهرت الدراسة أن السنوات من 2000 حتى 2003 على التوالي شكلت أعلى نسبة تعثر للديون إلى التسهيلات بالمصارف، هذا وأظهرت الدراسة بعض الإجراءات الواجب على المصارف اتباعها للحد من التعثر لعل أهمها أخذ الضمانات الكافية والمتابعة المستمرة للائتمان.

5- دراسة الرضا (2005)، بعنوان: - " دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيلها".

وتتمثل مشكلة الدراسة في دراسة السبل والوسائل اللازمة لتفعيل الرقابة على القطاع المصرفي السوري، حيث هدفت الدراسة إلى بيان السبل الكفيلة بتفعيل الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز

المالية للمصارف، والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، وقد ركزت الدراسة على نظام تقييم

المصارف (CAMELS)، وخلصت إلى العديد من النتائج والتي من أهمها:-

أ- ضرورة التزام المصارف المركزية بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة لاسيما

ملاءة رأس المال عند استخدام نظام التقييم المصرفي (CAMELS) .

ب- إلزام المصارف المتخصصة على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

ت- إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات تُمكن المصرف المركزي من ممارسة دوره

الرقابي بشكل فعّال، وتساعد على تطبيق مبادئ بازل.

ث- زيادة عد المراقبين لدى المصرف المركزي السوري ليتمكنوا من القيام بالرقابة على

مختلف الفروع المصرفية.

6- دراسة السيفلي (2005)، بعنوان:- " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة

عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 " دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية".

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى التزام سلطة النقد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقررة من قبل

لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل، I)، وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن البيئة القانونية المصرفية

والتعليمات المصرفية بفلسطين مناسبة لتطبيق سلطة النقد الفلسطينية مبادئ الرقابة المصرفية

المقررة بلجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1997، ومعاييرها المصدرة في أكتوبر 1999. كما

اتضح التزام سلطة النقد الفلسطينية بشكل عام في ممارساتها الرقابية على القطاع المصرفي

الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، وأتاحت التشريعات والتعليمات المصرفية الفلسطينية

لسلطة النقد الصلاحيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية للمصارف المخالفة للنظم الرقابية كحد أدنى معيار كفاية رأس المال أو حالة تعرض مصالح المودعين للخطر.

7- دراسة الكحلوت (2005)، بعنوان: - " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني".

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مواطن القوة والضعف على مستوى دوائر الائتمان المصرفي، وعلى مستوى متخذي القرار الائتماني، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات اتخاذ القرار لترشيد الائتمان باستخدام النسب، والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية، وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها:-

أ- جميع محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، لكن الأغلبية العظمى منهم لا تستخدم التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني ضعيف جدا.

ب- لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، معتمدين على الضمانات العينية والمالية الكافية.

ت - الذين يعتمدون على التحليل المالي بالمصارف قلة لا تتجاوز نسبتهم 6% ويعتمدون بالتحليل على النسب المالية التالية (نسبة السيولة السريعة، القروض إلى الموجودات، نسبة التداول، القروض إلى حقوق الملكية).

8- دراسة شاهين (2005)، بعنوان: - " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية. حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود " .

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج التقييم المركب (CAMELS) في دعم فعالية نظام الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تقوم به السلطة النقدية على مؤسسات القطاع المصرفي، وهدفت الدراسة إلى بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها النتائج التالية: -

أ- أظهر البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية بما يؤكد صحة فرضية البحث، حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق النظام (CAMELS) ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

ب- تتمثل أهمية تطبيق نظام (CAMELS) في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي

تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.

ت- إن المنطلقات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحالي (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشهدها الساحة المصرفية مما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع نظام التقييم المصرفي (CAMELS).

ث- ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميداني بعناصر التقييم (CAMELS) بشكل جوهري إيجابياً وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية في تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

ج- يعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

9- دراسة وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID (1999)، بعنوان: - " مشاكل التعامل مع المصارف في فلسطين".

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها المصارف الفلسطينية، وذلك بموجب التقييمات المعدة عن تلك المصارف من خلال نظام (CAMELS)، وهدفت الدراسة إلى إيجاد حلول وإجراءات تصحيحية لازمة المصارف التي تعاني من بعض المشاكل ولمصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على مستوى المصارف الأخرى التي يصل تصنيفها بموجب نظام (CAMELS) إلى المستوى الرابع أو الخامس.

ولعل أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هو تبني نظام (CAMELS) من قبل سلطة النقد الفلسطينية كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على المصارف.

10- دراسة Oexaminer Rientaion (1998)، بعنوان: - " تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) على مصرف كويكر بأمريكا".

وتمثلت مشكلة الدراسة بمناقشة مقومات نظام التقييم المصرفي والأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء المصرف، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:-

أ- تطبيق نظام (CAMELS) لدعم كفاءة وفاعلية الرقابة والتفتيش للحد من المخاطر المصرفية.

ب- تفعيل العناصر الأساسية لنظام (CAMELS) للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها للتعامل معها وقائياً بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

ت- توثيق المشاكل بتقارير خاصة و أساليب معالجتها وبدائل العلاج لتراكم الخبرة الرقابية.

11- دراسة **Ken Matthews (1996)**، بعنوان:- "نسب ملاءة رأس المال في المصارف.

حالة تطبيقية على مصرف *Bulletin* بنيوزلندا". "Capital adequacy ratios for banks" تمتثلت مشكلة الدراسة في مدى التزام مصرف *Bulletin* بالتعليمات الصادرة من المصرف المركزي النيوزلندي بشأن احتساب نسبة ملاءة رأس المال بموجب مقررات لجنة بازل I، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم مصرف *Bulletin* بنيوزلندا بموجب التعليمات التي صدرت عن البنك المركزي النيوزلندي استنادا إلى مقررات لجنة بازل I فيما يتعلق بنسبة ملاءة رأس المال الموحدة البالغة 8%، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:-

1. التزام المصرف بالتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي النيوزلندي بشأن احتساب

ملاءة رأس المال وفق المعايير المحددة لذلك توضيحها على النحو التالي:-

§ مكونات رأس المال تكونت من الشريحة الأولى و المتمثلة في رأس المال الأساسي

والشريحة الثانية و المتكونة من رأس المال المساند.

§ إعطاء أوزان ترجيحية للمخاطر للبنود داخل الميزانية (الأصول المرجحة

بالمخاطر)، و البنود خارج الميزانية مثل الكفالات و الاعتمادات، إلا أنها احتسبت

معاملات التحويل لها نسبة 50%.

2. بلغت نسبة ملاءة رأس المال للمصرف 10 % ، تعتبر قوية مقارنة بمعيار لجنة بازل I التي

حددت هذه النسبة بـ 8%.

3. أنه يمكن الاعتماد على نموذج احتساب ملاءة رأس المال وفق الشريحة الثالثة من بازل II

كأداة تقييم للمصرف.

4. يمكن أن يزود النموذج الإدارة العليا بتقييم وتصنيف المنظمات أو المؤسسات المالية

والمصارف.

تعليق الباحث على الدراسات السابقة: -

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها التقت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي تشكل أساسا جيدا لاستفادة الباحث من النتائج التي توصلت إليها، وتأتي هذه الدراسة لاستكمال الجوانب العملية لتطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على بنك فلسطين للسنوات من 2004 حتى 2007، تلك الفترة التي تلت انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ليصل إلى 3 مليار دولار أمريكي في العام 2004 مقارنة بمبلغ 4.63 مليار دولار أمريكي في العام 2000 (التقرير السنوي لبنك فلسطين، 2004)، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في مخاطر الاستثمار المتوقعة لدى المصارف.

الفصل الثاني

مفهوم ملاءة رأس المال وفق المعايير الدولية

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة على المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: الإطار العام لملاءة رأس المال وفق المعايير الدولية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات المالية لملاءة رأس المال لبنك فلسطين.

المبحث الرابع: مناقشة الفرضية الأولى، خلاصة التحليل.

المبحث الأول

الإطار النظري للرقابة على المخاطر المصرفية

يتناول هذا المبحث مفهوم الرقابة المصرفية و المخاطر المتعلقة بها:-

مفهوم الرقابة المصرفية:-

برز في الفترة الأخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي كتزايد الأخطار المصرفية الناتجة عن عمليات تبييض الأموال والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء، إضافة إلى الثورة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال التي اختصرت زمن إعداد الدراسات الائتمانية، وزيادة الرقابة الدولية على أعمال المصارف.

إزاء تلك التحديات كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية لإمكانية ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، ففي مرحلة أولى اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف سواءً من خلال الرقابة الميدانية On-Site، أو من خلال الرقابة المكتبية Off-Site (الكراسنة، 2006، والرضا، 2005)، والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي وراقبتها الداخلية، وفي مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة المصرفية للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر، ولم يتوقف مفهوم الرقابة المصرفية عند هذه المرحلة فقط، وذلك

نظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوماً أوسع وهو نظام رقابة المخاطر Risk Supervision التي تعتبر بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية، وفي سبيل ذلك فقد حاولت عدة جهات رقابية ومنها مجموعة العشرة (Group Of Ten, G_10) وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى لوكسمبورغ)، في العام 1988 والتي سميت فيما بعد بلجنة بازل (الشماع، 1993، والشاهد، اتحاد المصارف العربية، 2001، ص263)، اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تبني أحدث نظم تقييم للمخاطر المصرفية ومنها:

1- محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم: Supervisory Bank Rating System:

يتم وفق هذا النظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها (CAMELS) والتي تعكس أداء المصرف في ست مكونات رئيسية، وهي كما يلي:

أ. ملاءة رأس المال Capital Adequacy

ب. جودة الأصول Asset Quality

ج. الإدارة Management

د. الأرباح Earnings

هـ. السيولة Liquidity

و. تحليل الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity Analysis For Market Risks

2- استخدام نظام لتقييم المخاطر في المصارف:

يتم وفق هذا النظام تقييم المخاطر التي تتعرض لها المصارف أولاً بأول، ويعتمد في ذلك بشكل أساسي على تحديد مختلف أوجه النشاط التي يحتمل أن تعرضها للمخاطر والعمل على قياسها. كما وضعت اللجنة مجموعة من المبادئ بهدف تقليل المخاطر واحكام الرقابة عليها، وفيما يلي توضيح ذلك:-

إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعّالة:-

تعتبر عملية الرقابة المصرفية الفعّالة على المؤسسات المصرفية ضرورية للحفاظ على بيئة مصرفية قوية باعتبار أن للنظام المصرفي دوراً أساسياً في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات، فوجود مثل هذه الرقابة إلى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفعّالة يسهم في تأمين الاستقرار المالي لأي بلد، لذلك لم تعد عملية الرقابة المصرفية تقتصر على مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف بل اتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة وآمنة وتمتلك رأسمال واحتياطيات كافية لمواجهة المخاطر الناجمة عن القيام بأنشطتها المختلفة (الشاهد، 2003، ص187)، ومن هذا المنطلق أوضحت لجنة بازل أنه لا بد من توفر شروط مسبقة لضمان عملية رقابة مصرفية فعّالة، وقد وردت هذه الشروط ضمن المبدأ الأول من مبادئ بازل الصادرة عام 1997 الذي ينص على ما يلي: " يجب أن يكون لنظام إشراف مصرفي فعّال مسؤوليات وأهداف واضحة لكل وكالة (هيئة) تشترك في الإشراف على المؤسسات المصرفية. ينبغي أن تمتلك كل هيئة استقلالية تنفيذية وموارد ملائمة (كافية). كما يلزم وجود إطار قانوني

مناسب للأشراف المصرفي، بما في ذلك أحكام تتصل بتفويض المؤسسات المصرفية وإشرافها المستمر، وسلطات للتأكد من التقيد بالقوانين فضلاً عن الاهتمامات المتعلقة بالأمان والسلامة، وتوفير حماية قانونية للمشرفين ويجب وضع ترتيبات لتبادل المعلومات بين المشرفين وحماية سرية هذه المعلومات " . (Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P5).

كما حددت لجنة بازل ترتيبات معينة للقيام بعملية الرقابة المصرفية الفعّالة تمثلت فيما يلي:-

تحديد المخاطر المصرفية:-

يرتبط بالنشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي يترتب على المراقبين المصرفيين فهمها والتأكد بأن تلك المصارف تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كاف، وتتجسد المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف بما يلي:-

§ مخاطر الائتمان:

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيس لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان أو (مخاطر فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف) من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، إضافة إلى مخاطر التركيز الائتماني التي تنشأ بسبب تركيز تعامل المصرف مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو

نتيجة الاهتمام بصناعات محددة أو قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية أو مجموعة من الأنشطة ذات الحساسية لعوامل اقتصادية واحدة (Jay, and other, 1998, P145).

§ مخاطر الدول أو التحويل:

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان المرافقة لعملية الإقراض، فإن الإقراض الدولي يتضمن مخاطر دولية تتعلق بالأحوال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للبلد الأصلي للمقترض وتوضح هذه المخاطر أكثر عند إقراض حكومات أجنبية، إذ تكون هذه القروض غير مضمونة عادةً، أما مخاطر التحويل فتتسبب عندما يكون التزام المقترض المالي غير محرر بالعملة المحلية ولا يمكن تحويله بغض النظر عن وضعه المالي الخاص (الشاهد، 2003، ص46).

§ مخاطر السوق:

تواجه المصارف خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق بالرغم مما تقدمه المعايير المحاسبية القائمة من شفافية وتحديد لهذه المخاطر في الأنشطة المصرفية المختلفة، وتزداد هذه المخاطر عندما تتبنى المصارف مراكز مفتوحة لعملاتها خلال فترات عدم استقرار أسعار الصرف (حنفي، 2002، ص172)..

§ مخاطر سعر الفائدة:

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى تعرض المركز المالي للمصرف للتحركات العكسية في أسعار الفائدة، وتؤثر على عوائد المصرف وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل المصرفي إلا أن الإفراط فيها

من شأنه أن يهدد عوائد المصرف وقاعدته الرأسمالية، لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة، وكذلك في الدول التي حررت أسعار الفائدة في أسواقها (الشاهد، 2003، ص47).

§ مخاطر السيولة:

تنشأ بسبب عدم قدرة المصرف على مواجهة خفض التزاماته تجاه الغير أو تمويل زيادة أصوله، وذلك عندما لا تتوفر لدى المصرف السيولة الكافية ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدي إلى إعسار المصرف (Paul A, 1995, P128) .

§ مخاطر التشغيل:

تتجسد أهم أنواع مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو إنجاز العمل المصرفي بطريقة غير سليمة مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث كالحرائق الضخمة أو كوارث أخرى (الشاهد، 2003، ص48).

§ مخاطر قانونية:

تتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرض المصارف لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها (حنفي، 2002، ص173).

§ مخاطر السمعة (الشهرة):

تنشأ بسبب الفشل في التشغيل أو عدم التلاؤم مع القوانين والقواعد أو نتيجة مصادر أخرى، وتلحق هذه المخاطر ضرراً كبيراً بالمصرف باعتبار أن طبيعة عمله تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين و المقترضين وبصفة عامة السوق بكامله (حنفي، 2002، ص173).

المبحث الثاني

الإطار العام لملاءة رأس المال بموجب المعايير الدولية

يتناول هذا المبحث مفهوم ملاءة رأس المال والمعايير الدولية له:

زاد الاهتمام بملاءة رأس المال المصرفي خلال السبعينات والثمانينات بدرجة كبيرة حتى أصبح من القضايا المعاصرة في الحياة المصرفية، خاصة بعد التطور المتسارع في العالم وانتشار الفروع خارج الدولة الأم (الشماع، 1993). حيث وصل ذروة الاهتمام بهذه القضية في تقرير لجنة بال " للأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية" الصادرة في يوليو 1988 (مقررات لجنة بال، 1988) الذي انصب على بعث أهمية كفاية رأس المال من جديد، والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنا أساسيا في الصيرفة السليمة، وتنسيق وتوحيد نظم الرقابة المصرفية فيما يتعلق بهذا المجال من العمل المصرفي.

وكانت اللجنة التي ضمت مجموعة العشرة (Group Of Ten, G_10)، (الشماع، 1993)، والتي اجتمعت في مدينة بال، أو بازل بسويسرا، بمقر بنك التسويات (Bank Of International Settlements, BIS) قد أوصت في تقريرها أن تكون نسبة ملاءة رأس المال المصرفي إلى الموجودات بعد ترجيحها بالمخاطر الائتمانية 8% كحد أدنى. كما تضمن التقرير على أهداف الاتفاق، مكونات رأس المال، أوزان المخاطر الائتمانية ومخاطر التمويل القطري (مقررات لجنة بازل، 1988).

لقد استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق هدفين هما تقوية الجهاز المصرفي والمحافظة على استقراره من خلال تقرير الحدود الدنيا لملاءة رأس المال، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على المصارف،

وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية. أما الهدف الثاني فهو الحد من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيقات متباينة لملاءة رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.

وفي هذا السياق فقد عملت سلطة النقد الفلسطينية على تنظيم رؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين ونسبة ملاءتها من خلال تبنيها لمقررات لجنة "بازل I" وإصدار القرارات والتعميمات المنظمة لذلك لعل أهمها تعميم رقم (1) بتاريخ 1995/7/20 (ملحق رقم 7)، بشأن ترخيص ومراقبة أعمال المصارف المحلية والتعميم رقم (20 - د97/4) بتاريخ 1997/6/1 (ملحق رقم 8)، الذي حدد نسبة ملاءة رأس المال للمصارف التجارية 10% والمصارف الأخرى (الإسلامية) 12% على أن لا يقل مبلغ رأس المال المدفوع للمصارف التجارية عن 10 مليون دولار وللمصارف الأخرى (الإسلامية) عن 20 مليون دولار.

تعريف رأس المال:

تعددت تعريف رأس المال على اعتبار أن رأس المال هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية ومنها ما يلي:

رأس المال التنظيمي (الرقابي) Regulatory Capital: هو الحد الأدنى لرأس المال كنسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل أو سلطة الرقابة المصرفية. (مقررات لجنة بال، 1988).

رأس المال الاقتصادي Economic Capital: هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به المصرف وفقا لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر (أبو كمال، 2006).

كما عرف (الشماخ، 1993) رأس المال المصرفي على أنه: رأس المال المتأتي من المدفوع والأرباح المحتجزة، وقد سمي بـ "رأس المال الأساسي". وسمح للأقطار أن تشمل ضمن قاعدة رأس المال مجموعة من المكونات الأخرى لرأس المال سميت بـ "رأس المال المساند" أو "التكميلي" حسبما هو معترف به في الأنظمة الرقابية والمحاسبية.

مكونات رأس المال وفق "بازل I":

يتكون رأس المال من شريحتين هما (1) و (2):

1. الشريحة (1) (Tier 1) أو رأس المال الأساسي (Core capital) وتشمل:

§ رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية (Paid-up Share Capital)

(Common Stock). وتقتصر على حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم

العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة غير متراكمة

الأرباح).

§ الاحتياطات المعلنة أو المفصح عنها (Disclosed Reserves): وهي

الاحتياطات التي تنشأ أو تزداد من خلال تخصيص جزء من الأرباح

المحتجزة، أو أنواع أخرى مثل (علاوة الأسهم، الترحيل خلال السنة من

أرباحها الصافية إلى حساب الأرباح المحتجزة، والاحتياطات العامة،

والاحتياطات القانونية).

§ حصة الأقلية (Minority Interests) في رؤوس أموال الشركات التابعة

التي تزيد الملكية فيها عن 50% ولها ميزانية عمومية موحدة، وذلك في

حالة عدم الملكية الكاملة للشركة التابعة المذكورة.

§ يستثنى من التعريف الأساسي لرأس المال كلا من احتياطات إعادة

التقييم، والأسهم الممتازة المتراكمة (Cumulative Preference Shares).

تعتبر لجنة بازل أن المكون الأساسي لرأس المال هو حقوق الملكية (Equity Capital) والاحتياطيات المعلنة. ويشمل حق الملكية الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة وبالتالي استثناء الأسهم الممتازة المتراكمة أو القابلة للاستعادة أو التحويل إلى مديونية (مقررات لجنة بازل، 1988).

إن هذه الشريحة تتفق مع مكونات رأس المال لدى سلطة النقد الفلسطينية وهذا ما أكدته التعليمات والتعاميم الصادرة عنها رقم (13-د/99/2/4) بتاريخ 1999/2/28 (ملحق رقم 9)، والتعميم رقم (116-2001) بتاريخ 2001/8/14 (ملحق رقم 10) بشأن احتساب ملاءة رأس المال بموجب قرارات لجنة بازل إلا أنها استثنت من هذه الشريحة حصة الأقلية (Minority Interests) وهذا ما أوضحه نموذج تقرير ملاءة رأس المال التطبيقي الموجودة بدليل (Call Report) والمعمم على جميع المصارف العاملة بفلسطين بموجب التعميم رقم (102) بتاريخ 2003/7/22 (ملحق رقم 11)، وذلك لعدم سماح سلطة النقد الفلسطينية لأي مصرف أن يحوز أو يمتلك أية أسهم منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين في رأسمال شركة أخرى إذا تجاوزت القيمة الإجمالية لهذه الأسهم أو الشركات 25% من قيمة النقدية لصافي أصول المصرف وبما لا يتجاوز 10% من رأسمال الشركة، وذلك بموجب تعميم سلطة النقد رقم (44 أ-د 98/7/4) بتاريخ 1998/7/21 (ملحق رقم 15).

2. الشريحة (2) (Tier 2) أو رأس المال المساند أو التكميلي (Supplementary

(Capital) ويشمل ما يلي:

§ الاحتياطات غير المعلنة (Undiscovered Reserves):

يشترط لقبول هذه الاحتياطات ضمن مكونات رأس المال المساند أن تكون معتمدة من قبل المراقب على المصرف. كما تتكون من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة، على شكل أرباح محتجزة. ورغم أن هذا الاحتياطي غير معلن في الميزانية العمومية إلا أنه يشترط أن يتمتع بالنوعية والصفات نفسها التي يتمتع بها احتياطي رأس المال المعلن. بالإضافة إلى أن هذا الاحتياطي (غير المعلن) غير خاضع للاستقطاع منه على شكل مخصصات أو لمواجهة أية التزامات (مطلوبات)، بل يجب أن يكون متاحاً لمواجهة أية خسائر غير متوقعة في المستقبل. ويظهر من ذلك أنه على الرغم أنها غير معلنه إلا أنها مرت من خلال إعداد حساب الأرباح والخسائر، واعتمدت من قبل السلطات الرقابية.

§ احتياطات إعادة تقييم الموجودات (Asset Reevaluation Reserves): الموجودات

الثابتة والأوراق المالية طويلة الأجل. حيث تسمح بعض الدول بإعادة تقييم أصولها الثابتة، من حين إلى آخر طبقاً لسعر السوق. وينشأ هذا النوع من الاحتياطات، بوجه خاص، في المصارف التي تتضمن ميزانيتها العمومية مبالغ كبيرة من المساهمات (الأسهم) في محافظها الاستثمارية، مقومة بالتكلفة التاريخية، والتي يمكن بيعها بالأسعار السائدة في السوق، واستخدام الأرباح المتحققة منها لمقابلة خسائر المصرف.

وقد رفضت لجنة بازل شمول الاحتياطات الناشئة عن تنزيل أقيام الموجودات الثابتة (المباني) التي يشغلها المصرف ضمن هذا التعريف لرأس المال المساند.

§ المخصصات العامة (الاحتياطات العامة لخسائر القروض):

تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها، وهي مؤهلة للشمول ضمن مكونات رأس المال المساند.

§ أدوات رأس المال الهجينة (دين/ حق ملكية):

وتشمل مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويجب أن تفي بالمتطلبات التالية:

1. أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل.
2. أنها غير قابلة للاستعادة برغبة حاملها، وبدون الموافقة المسبقة للسلطات الرقابية.
3. أن تكون متاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل وهي بذلك تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.
4. قد تتضمن أدوات رأس المال الالتزام بدفع الفائدة إلا أنها يجب أن تسمح بتأجيل أعباء خدمة الدين في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف الوفاء بمثل هذه الالتزامات.

§ الديون طويل الأجل من الدرجة الثانية:

وتشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة، من الدرجة الثانية، التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها (أجلها) عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدد والقبالة للاستعادة. ولا بد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم (Cumulative Discount Amortization) قدره 20% سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة (حتى الاستحقاق)، وذلك لكي يعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات كمصدر قوة مستمرة للمصرف. واللجنة متفقة على أن أدوات الدين هذه تعاني من أوجه قصور عديدة لو أريد اعتبارها ضمن مكونات رأس المال، وذلك بالنظر لاستحقاقها بتاريخ محدد، وعدم قدرتها على امتصاص الخسائر، باستثناء ما يحصل عند تصفية المصرف. ومثل هذه الخصائص تعزز ضرورة القيود على مبدأ شمولها ضمن قاعدة رأس المال (بازل I، فقرة I، ص5-ص6).

اتفقت مكونات هذه الشريحة مع مكونات رأس المال المساند لدى سلطة النقد الفلسطينية (شريحة رأس المال الثانية) من خلال التعميم رقم (20 - د97/4) بتاريخ 1997/6/1 (ملحق رقم 8).

ومن الجدير بالذكر أن مقررات لجنة "بازل II" المنعقدة في يناير 1996، أضافت شريحة جديدة لمقابلة مخاطر السوق وطالبت المصارف الاحتفاظ بجزء من رأس المال بموجب هذه الشريحة اعتباراً من نهاية عام 1997 تفصيلها على النحو التالي:

3. الشريحة (3) (Tire 3) ديون مساعدة ذات أجل قصير لتغطية مخاطر السوق:

Short- term subordinated debt covering market risk (Tire 3)

وتتكون هذه الشريحة من القروض المساندة وذلك بعد موافقة السلطة الرقابية على أن تتوفر

في هذه القروض الشروط التالية:

- أ- أن تكون القروض غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.
- ب- تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين.
- ت- لا تسدد إلا بموافقة السلطات الرقابية خوفاً من انخفاض رأس المال وتدني نسبة الملاءة عن الحد الأدنى.
- ث- يجب أن لا تزيد الشريحة الثالثة عن 250% من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف (بازل II، 1996، ص16).

وتحاول سلطة النقد التمهيد لتطبيق هذه الشريحة وفق متطلبات "بازل II" إلا أن الكثير من العقبات تحول دون تطبيقها بالوقت الراهن، لعل أهمها غياب شركات التصنيف المحلية بالدرجة الأولى، و عدم وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي في العديد من المصارف، بالإضافة إلى عدم توفر بيانات تاريخية شاملة ومتكاملة يمكن الاعتماد عليها (أبو كمال، 2006، ص122). كما أن عدم توفر الموارد المناسبة لدى الكثير من المصارف في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة جمع المعلومات حال دون تطبيق "بازل II" (اتحاد المصارف العربية، 2006، ص7).

أوزان المخاطرة، وكيفية احتساب الموجودات الخطرة:

§ مبررات اللجنة لوزن (ترجيح) المخاطرة:

فضلت لجنة بازل لغرض تقييم ملاءة رأس المال المصرفي الأخذ بنسبة المخاطر الموزونة (Weighted Risk Ratio) حسب أصناف الموجودات، وذلك تبعاً لمخاطرتها النسبية. وقد أوردت الإيجابيات التالية:

1. تُولف قاعدة أكثر عدالة في المقارنة الدولية بين النظم المصرفية ذات الهياكل المختلفة.

2. تعيد الفقرات خارج الميزانية العمومية والمخاطر التي يتعرض لها المصرف بسببها إلى داخل الميزانية بعد إخضاعها للقياس.

3. لا تمنع المصرف من مسك الموجودات السائلة ذات المخاطر المتدنية.

§ هيكل الأوزان:

اختارت اللجنة خمسة أوزان للمخاطر لقياس متانة رأس المال تشتمل على جميع فقرات الميزانية العمومية بداخلها وخارجها، من خلال تحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر (Risk Weighed Assets)، وهي 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، فالأصول من فئة مخاطرة 0% هي أصول يتم استردادها ولا تحتاج إلى تغطية من رأس المال لحمايتها وعلى العكس من ذلك تماماً الأصول من فئة المخاطر 100% فهي على درجة عالية من المخاطر وتحتاج جميعها إلى 8% من إجمالي رأس المال لتغطيتها وفق معيار "بازل I" الموحد، و إلى 10% للمصارف التجارية، و 12% للمصارف الأخرى العاملة في فلسطين وفق تعميم سلطة النقد رقم (20 - د97/4) بتاريخ 1997/6/1 (ملحق رقم 8)، وفيما يلي جدول يوضح أوزان المخاطر وفق أصناف الموجودات داخل الميزانية:-

جدول رقم (1)
أوزان الموجودات المرجحة بالمخاطر

وزن المخاطرة وفق سلطة النقد الفلسطينية ¹	وزن المخاطرة وفق لجنة "بازل I"	الموجودات
%0	%0	مطالبات النقدية وسبائك الذهب على (حكومات) دول منظمة التعاون الاقتصادي
%20	%0، %10، %20، %50 حسب تقدير كل دولة	المطالبات على المؤسسات العامة المحلية باستثناء الحكومات المركزية وما تضمنه من قروض
%20	%20	§ المطالبات على المصارف ومؤسسات القطاع العام ودول منظمة التعاون الاقتصادي.
%50 إذا كانت الأرصدة تستحق بعد سنة	%20	§ المطالبات على المصارف متعددة الجنسيات أو مطالبات مضمونة من قبل المصارف.
%70	%50	قروض مضمونة بالكامل برهن عقار سكني
%100	%100	جميع المطالبات الأخرى مثل المطالبات على المصارف خارج منظمة التعاون الاقتصادي، والأسهم، والعقارات، والمنشآت، والمباني.

(الجدول من إعداد الباحث)

كما وضعت اللجنة للأصول خارج الميزانية معاملات لتحويلها إلى مخاطر ائتمانية (100%)، (50%، 20%، 0%) بضرب قيمتها (الأصول خارج الميزانية) بالمعاملات لتحول إلى مخاطر الائتمان، ثم تصنف القيمة العادلة وفقا لنوع المخاطرة التي تصنف البنود داخل الميزانية وفقا لها

¹نماذج نسبة ملاءة رأس المال الموجودة بدليل الـ CALL REPORT المدرجة بتعميم سلطة النقد رقم (102) بتاريخ 2003/7/22.

(عبد الفتاح، 1993، ص55)، وبالتالي يمكن تحديد رأس المال المطلوب لمقابلة التعرض لهذه المخاطر، وفيما يلي يوضح معاملات تحويل الائتمان للبنود خارج الميزانية إلى داخل الميزانية العمومية: -

جدول رقم (2)

معاملات تحويل الموجودات خارج الميزانية

معامل التحويل وفق سلطة النقد الفلسطينية ¹	معامل التحويل وفق لجنة "بازل I"	الموجودات خارج الميزانية
%100	%100	البدائل للائتمان مثل الضمانات العامة للديون يضمنها الاعتماد المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية.
%50	%50	سندات حسن الأداء (الكفالات) وسندات الطلب، والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة.
%20	%20	الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة
%100	%100	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، بيع موجودات مع حق الرجوع، التي يتحمل المصرف فيها المخاطرة
%100	%100	المشتریات المستقبلية للموجودات، والأسهم المدفوعة جزئياً التي تمثل التزام.
%50	%50	تسهيلات إصدار الأوراق المالية (تعهدات تغطية الأوراق المالية)
%50	%50	تسهيلات معززة وغير مسحوبة استحقاقاتها الأصلية لمدة تزيد عن سنة.
%0	%0	تسهيلات معززة وغير مسحوبة استحقاقاتها الأصلية لمدة تزيد عن سنة مع حق الرجوع عنها بدون شرط وفي أي وقت.

(الجدول من إعداد الباحث)

¹ نماذج نسبة ملاءة رأس المال الموجدة بدليل الـ CALL REPORT المدرجة بتعميم سلطة النقد رقم (102) بتاريخ 2003/7/22.

المبحث الثالث

تحليل البيانات المالية لملاءة رأس المال لبنك فلسطين

يتناول هذا المبحث تصنيف ملاءة رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، وتحليل البيانات المالية لبنك فلسطين للسنوات المالية من 2003 حتى 2006.

ملاءة رأس المال:

برز استخدام ملاءة رأس المال (Capital Adequacy) في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور إلى أن توجت بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية إعداد معيار "بازل I" والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس ملاءة رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية و حددت نسبته بـ (8%) وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (100) دولة.

$$\text{Minimum Total Capital Ratio} = \frac{\text{Total Regulatory Capital}}{\text{Total Risk- Weighted Assets}} \geq 8\%$$

كما حددت سلطة النقد الفلسطينية هذه النسبة بـ (10%) للمصارف التجارية، و (12%) للمصارف الأخرى.

إن ملاءة رأس المال (Capital Adequacy) تعتبر أمراً هاماً لأنها تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، ولدى تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ في

الاعتبار أيضاً جودة الأصول والأرباح، فالمصرف ذو الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال (1996, Bank Rating System).

كما تعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر " نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل المصارف تكنولوجياً كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة والتي تطلبت تعديلاً في الحد الأدنى لملاءة رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة، وبالتالي يجب أن يكون مهماً تغطيتها الخاصة أيضاً (الكراسنة، 2006، وشاهين، 2005)، وبذلك فإن إجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال، سوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي

(1996, Bank Rating System) :-

- أ - مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.
- ب - حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- ت - مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.
- ث - تطور شبكة العمل والفروع.
- ج - أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.
- ح - الدخول إلى أسواق رأس المال.
- خ - كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض.
- د - مدى تركيز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

أسس تصنيف ملاءة رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)،

(1996, Bank Rating System) :-

1- المصرف الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالموشرات التالية:-

- أ- أداء قوي للأرباح.
- ب- النمو الجيد للأصول.
- ت- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- ث- معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، (معقولة توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).
- ج- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

2- المصرف الذي يصنف رأسماله (2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله

- (1) حيث تتجاوز نسب ملاءة رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، فضلاً

عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال. ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

3- المصرف الذي يصنف رأسماله (3) يتوافق مع ملاءة رأس المال والمتطلبات التنظيمية

للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان مناقشة الإدارة و/أو المساهمين السليم للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين ملاءة رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله. وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

4- المصرف الذي يصنف رأسماله (4) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم ملاءة رأس المال

لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية. حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته. وبناءً على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود ملاءة في رأس المال. فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح

الاختلالات، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي

لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

5- **المصارف التي يصنف رأس مالها (5) تعتبر معسرة.** بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً

لملافاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية

وعمليات الإفراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن

تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

أجرى التحليل في ضوء النماذج المستخدمة بسلطة النقد الفلسطينية والتي تستند إلي نموذج تقييم

ملاءة رأس المال حسب ما أقرته لجنة بازل، وكذلك النماذج الأمريكية التي تم تعميمها من خلال

برامج المساعدات الفنية الأمريكية USAID للدول، والتي أخذت فيها أغلب الدول العربية ومنها

فلسطين.

وقد شمل التقييم العناصر الستة المكونة للنظام، تطبيقاً علي الميزانية العمومية لبنك فلسطين

للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007 وبالقدر الذي توفرت معه البيانات اللازمة للتقييم، كما

اعتمد الباحث في تصنيف المصرف فيما يتعلق بملاءة رأس المال وفق مكونات نظام

(CAMELS)، معيار لجنة بازل التي حددت ملاءة رأس المال 8%، بالإضافة إلى معيار سلطة

النقد الفلسطينية والتي حددت الملاءة للمصارف التجارية بـ 10%، و تعتبر متوسط نسب ملاءة

رأس المال أساساً في اختبار الفرضية الأولى، وفيما يلي جدول يوضح خلاصة تقييم ملاءة رأس

المال لبنك فلسطين للسنوات من 2004 حتى 2007:

جدول رقم (3)

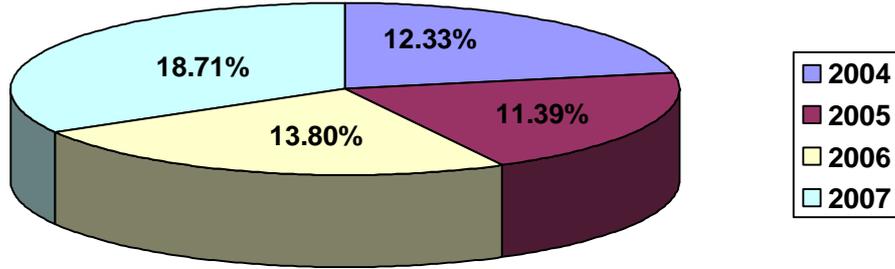
يوضح خلاصة تقييم ملاءة رأس مال بنك فلسطين

2007	2006	2005	2004	بيانات
65,588,375	44,231,557	31,565,148	26,635,567	أولاً: رأس المال التنظيمي (ملحق رقم 1)
				ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
307,807,216	292,223,708	252,447,579	204,376,776	البنود داخل الميزانية (ملحق رقم 2)
42,677,127	28,387,436	24,568,562	11,654,765	البنود خارج الميزانية (ملحق رقم 3)
350,484,343	320,611,144	277,016,141	216,031,541	المجموع
				ثالثاً: نسبة ملاءة رأس المال
65,588,375	44,231,557	31,565,148	26,635,567	رأس المال التنظيمي
				÷
350,484,343	320,611,144	277,016,141	216,031,541	الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
18.71%	%13.80	11.39%	12.33%	نسبة ملاءة رأس المال

$$\text{متوسط نسبة ملاءة رأس المال} = \frac{\%18.71 + \%13.80 + \%11.39 + \%12.33}{4} = \%14.06$$

تعتبر متوسط نسبة ملاءة رأس المال البالغة %14.06 أساساً في تصنيف المصرف وفق مكونات نظام التقييم المصرفي (CAMELS).

شكل رقم (1)



يظهر الرسم البياني ما يلي:-

§ نسب ملاءة رأس المال لمصرف فلسطين للسنوات من 2004 حتى 2007، أعلى من النسب المطلوبة وفق معيار لجنة بازل 8%، ومعيار سلطة النقد الفلسطينية 10% للمصارف التجارية.

§ لوحظ انخفاض نسبة ملاءة رأس المال لسنة 2005، وارتفاعها في سنة 2006، مقارنة مع سنة 2004.

§ رغم انخفاض نسبة ملاءة رأس المال لسنة 2005، إلا أن ارتفاعاً ملحوظاً في هذه النسبة سجل بنهاية سنة 2007 لتصل إلى أعلى مستوى لها مقارنة بالسنوات السابقة لا سيما سنة 2004.

§ يعزى سبب ارتفاع نسبة ملاءة رأس المال لسنة 2007 إلى اتخاذ الإدارة قرار بشأن زيادة رأس المال بالإضافة إلى تسوية الديون المتعثرة في نهاية سنة 2005 والتي كان لها أثراً على نسبة الملاءة.

المبحث الرابع مناقشة الفرضية الأولى

يتناول هذا المبحث مناقشة الفرضية الأولى وفق تصنيف ملاءة رأس المال بعد تحليل البيانات المالية لبنك فلسطين للسنوات المالية من 2004 حتى 2007، وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، ثم خلاصة التحليل.

مناقشة الفرضية الأولى القائلة:-

" وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بملاءة رأس المال".
باستعراض متوسط نسبة ملاءة رأس المال البالغة 14.06%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ملاءة رأس مال المصرف، وبمقارنتها مع النسب المقررة من اتفاقية "بازل I" (8%)، وسلطة النقد الفلسطينية 10% للمصارف التجارية، ووفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الأول، مما يجعلنا نرفض الفرضية الأولى القائلة وجود حالة تضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بملاءة رأس المال، ونقبل الفرضية البديلة القائلة لا يوجد حالة تضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بملاءة رأس المال.

خلاصة التحليل:

1. بلغت نسبة ملاءة رأس المال للسنوات المالية من 2004 حتى 2007، 12.33%، 11.39%، 13.80%، 18.71%، على التوالي.
2. باستعراض نسب ملاءة رأس المال السابقة، لوحظ انخفاض في هذه النسب لسنة 2005، وارتفاع للعام 2007 مقارنة مع العام 2004.
3. على الرغم من انخفاض نسبة ملاءة رأس المال لسنة 2005 مقارنة مع العام 2004 إلا أنها تعتبر جيدة حسب مقررات لجنة "بازل I" التي قررت الحد الأدنى لها 8%، وكذلك حسب النسبة المقررة من سلطة النقد الفلسطينية (10% للبنوك التجارية).
4. اتخاذ إدارة المصرف إجراءات جيدة لتحسين رأس المال التنظيمي لمواجهة الارتفاع المطرد في الأصول المرجحة بالمخاطر والتي وصلت قيمة الارتفاع فيها \$134,452,802 للعام 2007 مقارنة مع العام 2004 في حين بلغت الزيادة في رأس المال التنظيمي \$38,952,808 للعام 2007 مما ترتب عليه ارتفاع نسبة ملاءة رأس المال لتصل إلى 18.71%، والتي تعتبر جيدة وبالتالي فهي تعطي الثقة عند التعامل مع هذا المصرف.
5. بلغ متوسط نسبة ملاءة رأس المال 14.06%، وبمقارنة هذه النسبة مع معيار لجنة "بازل I" (8%)، ونسبة الملاءة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية 10% للمصارف التجارية، يصنف المصرف بموجبها في المستوى الأول وهذا ما أكدته دراسة شاهين (2005).

لكل ما تقدم و تأسيسا على ما سبق وبناءً على مؤشرات التصنيف السابقة فإنه يمكن تصنيف المصرف بالنسبة لملاءة رأس المال في المرتبة الأولى (أي التصنيف رقم 1)، مما يعطي مؤشرات على ما يلي:

- أداء قوي للأرباح.
- النمو الجيد للأصول.
- خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- معقولة توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، (معقولة توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).
- الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

الفصل الثالث

مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأصول

المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية لجودة الأصول لبنك فلسطين.

المبحث الثالث: مناقشة الفرضية الثانية.

المبحث الأول

الإطار النظري لمخاطر الائتمان

يتناول هذا المبحث الإطار النظري لمخاطر الائتمان:

لقد أصبح موضوع إدارة الائتمان وتقويم المخاطر الشغل الشاغل في الآونة الأخيرة لكثير من العاملين في القطاع المصرفي، وأسائذة الاقتصاد على السواء من أنحاء العالم، وتجاوز الاهتمام الأفراد إلى تنظيم الجهود في ندوات ولقاءات، وبحوث جماعية تجريها المؤسسات والهيئات العلمية المصرفية (اتحاد المصارف، 1986).

إن توالي الأزمات المالية والمصرفية منذ أزمة المكسيك في نهاية عام 1994 و أوائل عام 1995، بالإضافة إلى الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين، أدى إلى وضع إدارة المخاطر المصرفية في أعلى أولويات المصرفيين على المستوى العالمي، خاصة بعد الأزمة التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998 والتي كان لها أثرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي (حشاد 2، 2005، ص19).

تعريف الائتمان:

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض، يتمثل في الفوائد و العمولات (السيبي، 2004، ص15).

وعرف الائتمان المصرفي على أنه من أهم الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة، ومع ذلك يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات ضارة على مستوى المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه (الزبيري، 2002، ص17).

كما عرف الائتمان المصرفي بأنه عملية بمقتضاها يرتضى المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صور أخرى، وذلك لتغطية عجز السيولة لتمكنه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف نيابة عن العميل لدى الغير (ارشيد وجودة، 1999، ص94).

ويرى الباحث أن جميع التعاريف السابقة للائتمان تتضمن ما يلي:

1. تولد ثقة بين المقرض والمصرف.
2. تقدم القروض للمحتاجين لها سواء أكان للاستثمار أو لتغطية عجز السيولة.
3. يمنح الائتمان للعميل بموجب طلب مقدم منه للمصرف.
4. يتقاضى المصرف فوائد وعمولات مقابل منح العميل الائتمان.
5. يمنح الائتمان بأوجه مختلفة منها داخل بنود الميزانية مثل القروض المباشرة ومنها خارج بنود الميزانية مثل الكفالات والاعتمادات المستندية.
6. يعتبر الائتمان من أهم أنشطة المصرف وأكثرها ربحية.
7. مخاطر الائتمان بالغة على المصرف والاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق لابد من التعرف على مخاطر الائتمان لما لها من أهمية بالغة تنعكس على المصرف سلباً وتداعياتها تؤثر على الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه.

تعريف مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان على أنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بشروط القرض كاملة في المواعيد المحددة. وهنا يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن مستويات ومستويات أمنة (Sinkey, 1993).

كما تعرف بأنها تلك المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد "فالمخاطرة الائتمانية - أقدم المخاطر بالنسبة للمصرف وهي المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر التي لا تزال قياسها الكمي صعباً للغاية (الزبيدي، 2002، ص179 و شاهين، 2005، ص647).

وعرفت أيضاً بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية الناتجة التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله الناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المناسب. وتعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات المصرف سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها (الكراسنة، 2006، ص37).

من خلال استعراض الباحث لتعاريف مخاطر الائتمان، يرى الباحث للتقليل من هذه المخاطر

مراعاة ما يلي:

§ عدم تركيز الائتمان سواء في قطاع معين أو أشخاص معينين.

§ وجود إدارة ائتمانية رشيدة.

§ تشديد عمليات متابعة الائتمان ومراقبة المخاطر أولاً بأول.

§ الالتزام بقواعد وضوابط منح الائتمان الصادرة عن السلطة النقدية والبنك.

§ رصد المخصصات الكافية لمقابلة الديون المشكوك فيها

أهمية الائتمان المصرفي:

تكمن أهمية الائتمان بالنسبة للمصرف في كونه يمثل الجزء الأكبر من استثمارات المصرف، الذي بدوره يولد الجزء الأكبر من العوائد والأرباح بما يضمن استمرارية المصرف وتحقيق أهدافه التنموية. في حين أن الائتمان له بالغ الأهمية على مستوى نمو الاقتصاد الوطني وارتقائه (الكحلوت، 2005).

لذلك يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالمقابل يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه (الزبيدي، 2002، ص26-27، ومصطفى، 1988، ص5).

ولا شك أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصاً أيضاً من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وحسن توجيه مساره خوفاً من الإفراط في عملية التوسع في الظروف الاقتصادية غير المستقرة، أو القصور في منح الائتمان للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لاتباعها في نطاق منح الائتمان (اتحاد المصارف العربية، 1986).

السياسة الائتمانية للمصرف:

تعتبر السياسة الائتمانية للمصرف حيلة عوامل وعناصر مختلفة داخل المصرف وخارجه، تشكل مع بعضها البعض أهدافا ومحددات وإجراءات الإقراض في المؤسسة المصرفية وأهمها:

1. العوامل التي تحدد قدرة المصرف على الإقراض وأهمها:

§ حجم موارد المصرف المتاحة للإقراض وتتكون من ودائع المصرف وأمواله

الخاصة (رأسمال والاحتياطيات) مطروحا منه الأصول الثابتة والاحتياطي النقدية بالصندوق ولدى المصرف المركزي.

§ ربحية القروض فالهدف من عملية الإقراض ليس مجرد تشغيل لموارد المصرف وإنما تأمين لسلامة القرض والعائد المناسب لها.

§ الوضع الاقتصادي العام فلا يكفي مجرد توفر المواد لدى المصرف حتى يقوم بتوزيع القروض بأي شروط متوفرة، بل يلزم دراسة تطور الأوضاع الاقتصادية ومستقبلها والتأكد من دورات الكساد والرواج السائدة والمنتظرة في السوق خوفا من الدخول في مراحل الأزمة الاقتصادية الخانقة. مما يتطلب معرفة دقيقة بالوضع الاقتصادي العام ووضع القطاعات وعدم تركيز الإقراض في القطاعات غير المجدية أو الخطرة.

§ مدى توفر كادر وظيفي ائتماني كفؤ بالمصرف قادر على دراسة طلبات القروض وتحليلها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

2. دور السلطات النقدية والمالية في تحديد سياسة الإقراض لدى المصارف.

تسعى السلطات النقدية إلى تعزيز الإشراف والرقابة على سياسة الإقراض أو منح الائتمان لما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على مجمل الحياة الاقتصادية والمالية في البلاد. لذا سعت المصارف المركزية منذ فترة طويلة إلى متابعة أوضاع الإقراض والرقابة عليها واتخاذ الإجراءات المباشرة وغير المباشرة بشأن الرقابة عليها (اتحاد المصارف العربية، 1986، و البساط، 1984، ص36-37).

الترتيبات الخاصة بالرقابة المصرفية:

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر. وعلى المراقبين المصرفيين أن يتفهموا طبيعة هذه المخاطر، وان يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم. حيث يشكل منح القروض النشاط الأساسي لمعظم المصارف. وتتضمن عملية الإقراض من المصارف الحكم على الملاءة المالية للمقترضين (مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص46). ولأن الحكم على هذه الملاءة لا يكون صحيحا دائما، كما أن الملاءة يمكن أن تنخفض لأي مقترض و لأسباب معينة وبالتالي فإن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي مخاطر الائتمان. ولا تقتصر هذه المخاطر على القروض فحسب بل أيضا على سائر المخاطر التي هي داخل الميزانية العمومية أو خارجها كالضمانات، والقبول المصرفي، والاستثمارات في الأوراق المالية. وقد نشأت مشاكل مصرفية خطيرة لعدم تكوين احتياطي لبعض الأصول المزمع شطبها، بالإضافة إلى تقصير تلك المصارف القيام عند اللزوم بتعليق الاعتراف بدخل الفوائد. كما أن المصارف قد تحمل مخاطر كبيرة تجاه مقترض وحيد، أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة

بالمصرف، تعتبر من الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية لأنها تمثل تكثيف للمخاطر الائتمانية (الزبيدي، 2002، ص179). وفي هذا السياق نصت المادة رقم "16" فقرة "1" من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 على ما يلي:

1. لا يجوز لأي مصرف مرخص سواء بمفرده أو بالاتفاق مع الغير:

أ- حيازة حصة في شخص اعتباري واحد أو مشروع بنسبة تزيد مجموعها على 10% أو حيازة حصة في مجموعة أشخاص اعتبارية أو مشاريع بنسبة يزيد مجموعها على 50% من قاعدة رأس مال المصرف غير الخاضع لأي التزامات فإذا رغب المصرف في حيازة حصة تزيد على هذه النسبة تعين عليه الحصول على موافقة سلطة النقد.

ب- منح ائتمان لشخص أو مجموعة أشخاص يتجاوز عن 10% من قاعدة رأس مال المصرف غير الخاضع لي التزامات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد، وفي جميع الأحوال يجب أن لا تتجاوز قيمة الائتمان الممنوح عن نسبة 25% من رأسمال المصرف غير الخاضع لي التزامات.

وهذا يتفق مع ما ورد من مبادئ لجنة بازل المبدأ 5: "حدود الائتمان الشاملة التي يجب على المصارف أن تضعها على صعيد المقترضين الأفراد، وأيضا على صعيد الأطراف ذات الصلة بالمصرف والذي يجب أن تجمل تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر المصرفية والتجارية داخل وخارج الميزانية". ويتضمن البنود التالية (Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P11).

- أ- أحد العناصر الرئيسية في إدارة مخاطر الائتمان، هو وضع حد أعلى للتعرضات المحتملة للمخاطر على المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم. كما انه لا بد أن ترسي الحدود للقطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية ومنتجات معينة. مما يقتضي ضرورة التنويع الكافي لمحفظة الائتمان.
- ب- على المصارف الأخذ بالاعتبار الدورات الاقتصادية وأسعار الفائدة وتحركات السوق بالإضافة إلى أوضاع السيولة.

المبحث الثاني

تحليل البيانات المالية لجودة الأصول لبنك فلسطين.

يتناول هذا المبحث مفهوم جودة الأصول (Assets Quality) من منظور نظام التقييم المصرفي

الأمريكي (CAMELS) بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية لجودة الأصول:

أولاً: مفهوم جودة الأصول من منظور نظام (CAMELS):

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:-

1. حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
2. حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
3. التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقرض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة.
4. حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
5. فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
6. النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقرضين... إلخ).
7. مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثرة.

8. أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة،

والكمبيالات....إلخ).

أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)،

-(1996, Bank Rating System)

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

§ حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.

§ وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو

تلك التي تم تمديدها.

§ الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من

المخاطرة.

§ الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة

الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.

§ احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في

القروض.

§ الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية

طبيعية لا تتثير أي تهديد بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2) يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول

المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة،

فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بوحدة أو أكثر من الخصائص التالية:-

§ يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.

§ توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.

§ تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.

§ انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية:-

§ استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

§ الائتمان المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير

المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.

§ تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسة في رأس المال وقد تتسبب في إعسار

المصرف.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4) يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة

مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية

الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان

المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح

إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5) تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي

تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في

وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر

من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات

الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف (AMELS Rating system، الكراسنة، 2006، ص59-62).

ثانياً: التحليل المالي لبنك فلسطين فيما يتعلق بجودة الأصول:

تقاس جودة الأصول بموجب نظام (CAMELS) بالنسب التالية:

$$1. \text{نسبة التصنيف المرجح (WCR)} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}} = \%$$

وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على:

- § حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قليلة.
- § ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها.
- § أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

$$2. \text{نسبة إجمالي التصنيف (TCR)} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}} = \%$$

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

- § حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل.
- § ملاءة رأس المال قوية.
- § مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر.
- § إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبياً.
- § سياسة منح ائتمان رشيدة.
- § ربحية أفضل مما يتيح فرصة أكبر لنمو المصرف وتحقيق أهدافه (CAMELS Rating system).

لأغراض الوقوف على مدى جودة الأصول بالمصرف، يتم القيام بالخطوات التالية:

أ- تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر المحيطة بها:

في إطار تحديد المخاطر المرتبطة بالأصول، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعميم رقم (19-د 4/97) بتاريخ 1997/6/1 (ملحق رقم 12)، والتعميم رقم (93-د 4/2001) بتاريخ 2001/7/22 (ملحق رقم 13)، والذي يحدد الإطار العام لأسس تكوين مخصص الديون المشكوك فيها على النحو التالي:

جدول رقم (4)

الديون القائمة

المخصص المطلوب	المصنفة خسائر	المشكوك في تحصيلها	دون النموذجية	تحت المراقبة	البيان
	المستحق من 12 شهر فما فوق	المستحق من 6-12 شهر	المستحق من 3-6 اشهر	المستحق من شهر-3 أشهر	فترة بعد تاريخ الاستحقاق
	100%	50%	20%	0%	نسبة المخصص
المجموع الكلي للمخصص					قيمة المخصص

(المصدر النموذج المرفق مع تعميم سلطة النقد المذكور أعلاه)

هذا ولما كانت البيانات المنشورة لبنك فلسطين أعدت ونشرت وحدد بها مخصص الديون المشكوك فيها وفقا لما ورد أعلاه والذي يتفق مع المؤشرات التي حددها نظام (CAMELS) وهي:

أصول دون المستوى المطلوب 20%.

أصول مشكوك فيها 50%.

أصول في مستوى الخسارة 100%.

اعتمد الباحث المخصص لأغراض التحليل.

ب - تحديد النسب المالية التي تتعلق بتقييم جودة الأصول للسنوات من 2004 وحتى 2007
يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (5)

2007	2006	2005	2004	بيان
90,218,428	56,252,148	43,599,411	31,065,876	حقوق الملكية
7,838,996	5,513,252	6,366,800	13,384,935	القروض المتعثرة
7,838,996	5,551,913	6,060,798	13,274,740	المخصصات (مخصص الديون المشكوك فيها)
98,057,424	61,804,061	49,660,209	44,340,616	حقوق الملكية + المخصصات
%8	%8.98	%12.20	%29.94	WCR المخصصات ÷ (حقوق الملكية+المخصصات)
%8	%8.92	%12.82	%30.19	TCR القروض المتعثرة ÷ (حقوق الملكية+المخصصات)

ويتبين مما سبق أن متوسط نسب (WCR)، (TCR) للسنوات المذكورة هي:

$$\text{متوسط نسبة (WCR)} = \frac{\%8 + \%8.98 + \%12.20 + \%29.94}{4} = \%14.78$$

$$\text{متوسط نسبة (TCR)} = \frac{\%8 + \%8.92 + \%12.82 + \%30.19}{4} = \%14.98$$

وتعتبر متوسط نسب (WCR)، (TCR)، %14.78، %14.98، على التوالي أساسا في

تصنيف المصرف وفق مكونات نظام التقييم المصرفي (CAMELS).

ت - إجراء المقارنة بين متوسط النسب المبينة في الجدول السابق مع فئات جودة الأصول

(Benchmarks) التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية المذكورة و المبينة في الجدول

التالي:

جدول رقم (6)

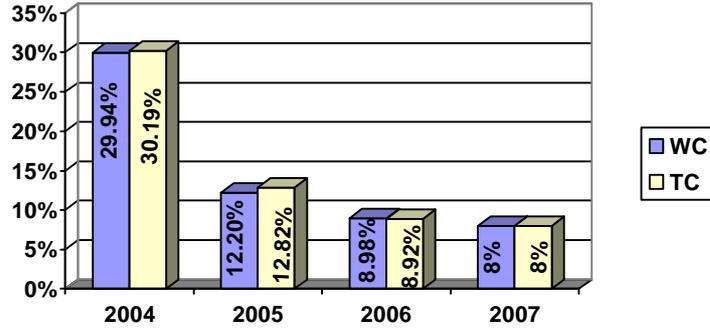
درجة التصنيف ف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR) Weighted Classification Ratio	(TCR) Total Classification Ratio
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% - 15%	20% - 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15% - 35%	50% - 80%
4	حدية	من 35% - 60%	80% - 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

وبذلك يتضح أن تصنيف بنك فلسطين لمؤشر (WCR) تقع في درجة تصنيف مرضية،

كما أن تصنيف البنك لمؤشر (TCR) يقع في درجة تصنيف قوية، وتظهر الرسومات

البيانية ذلك كما يلي:

شكل رقم (2)



§ يظهر الرسم البياني انخفاض مضطرد للديون المتعثرة و مخصصاتها، لينتقل تصنيف المصرف من المستوى الثالث لسنة 2004، جيدة بعض الشيء، إلى المستوى الثاني أي مرضية للسنوات 2005، 2006، 2007.

§ يعزى سبب الانخفاض المضطرد للديون المتعثرة ومخصصاتها للسنوات 2005، 2006، 2007، مقارنة مع سنة 2004 إلى ما يلي (التقرير السنوي لبنك فلسطين، 2007):-

1. تحصيل ديون مشكوك فيها للعامين 2005، 2006.
2. اتخاذ الجمعية العمومية لبنك فلسطين المنعقدة بتاريخ 21 أيار 2004 قرار بتسوية الديون المتعثرة القديمة خلال العامين 2005، 2006 مع الاحتفاظ بحق متابعتها وتحصيلها.
3. عدم تصنيف المصرف مديونية القطاع العام ضمن الديون المتعثرة، وعدم تكوين مخصصات لها لسنة 2007، وذلك لإمكانية وفاء مدينين القطاع العام بالتزاماتهم، بعد التزام السلطة الوطنية تسديد رواتب ومستحقات موظفي القطاع العام بانتظام.

المبحث الثالث

مناقشة الفرضية الثانية

يتناول هذا المبحث مناقشة الفرضية الثانية، خلاصة تحليل البيانات المالية لجودة الأصول:

مناقشة الفرضية الثانية:

" وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بجودة الأصول".

باستعراض متوسط النسب لكل من المخصصات و القروض المتعثرة البالغة 14.78%،

14.98% على التوالي، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة الأصول، وبمقارنتها مع النسب

المقررة وفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الثاني، أي أنها مرضية مما يجعلنا

نرفض الفرضية الثانية القائلة وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بجودة الأصول،

ونقبل الفرضية البديلة القائلة لا يوجد حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بجودة الأصول.

خلاصة التحليل:

باستعراض النسب الموضحة بالجدول رقم (5) والتي تقيس مدى جودة الأصول، ومقارنتها مع النسب المقررة وفقا لسياسة التقييم المركب (الجدول رقم 6) يتضح ما يلي:

§ باستعراض متوسط النسب لكل من المخصصات و القروض المتعثرة البالغة 14.78%، 14.98% على التوالي، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة الأصول، ومقارنتها مع النسب المقررة وفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الثاني.

§ تقع نسبة المخصصات (WCR) في المستوى الثالث لسنة 2004 حيث إنها أقل من 35% تقريبا أي مرضية نوعا ما، في حين حصلت السنوات 2005، 2006، 2007، على التصنيف الثاني حيث بلغت نسبتها أقل من 15% أي مرضية مما يظهر تحسن ملحوظ بهذه النسب.

§ كما أن نسبة القروض المتعثرة (TCR) تقع أيضا في المستوى الثاني لسنة 2004 حيث إنها أقل من 50%، في حين وصلت إلى تصنيف قوي أقل من 20%، للسنوات 2005، 2006، 2007، وقد يعود ذلك لما يلي:

أ- تحصيل ديون مشكوك فيها بلغت 2,751,502 دولار أمريكي للعامين 2005، 2006.

ب- اتخاذ الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 21 أيار 2004 قرار بتسوية الديون المتعثرة القديمة، حيث بلغت قيمتها 5,079,555 دولار أمريكي

لسنة 2005، و536,080 دولار أمريكي لسنة 2006، و164,372 دولار لسنة 2007.

ت - عدم تصنيف المصرف مديونية القطاع العام البالغة 104,230,699 دولار أمريكي ضمن الديون المتعثرة لسنة 2007، وذلك لقدرة مدينين القطاع العام الوفاء بالتزاماتهم، وذلك بعد التزام السلطة الوطنية تسديد رواتب ومستحقات موظفي القطاع العام بانتظام.

ث - ترتب على ما سبق انخفاض ملحوظ في قيمة القروض المتعثرة للسنوات 2005، 2006، 2007 مقارنة بسنة 2004 انعكس بشكل واضح على نسب (TCR, WCR)، لينتقل المصرف من التصنيف الثالث إلى التصنيف الثاني للأعوام 2005، 2006، 2007 فيما يتعلق بجودة الأصول.

الفصل الرابع

تقييم الأداء المصرفي فيما يتعلق بالربحية و السيولة

المبحث الأول: مفهوم الربح و السيولة من منظور نظام (CAMELS).

المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية للربحية و السيولة لبنك فلسطين.

المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات الرابعة و الخامسة.

المبحث الأول

مفهوم الربح و السيولة من منظور نظام (CAMELS)

يتناول هذا المبحث مفهوم الربح و السيولة من منظور نظام التقييم المصرفي الأمريكي

(CAMELS):-

أولا الربحية:-

تتظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي

تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، و تقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط

الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:-

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح

معقولة.

- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.

- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر

العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.

- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.

- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف

الأدنى ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى

نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح

قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر)، كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافٍ للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطى نمو الأصول.

أسس تصنيف الربحية وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)،

-(1996, Bank Rating System)

1- المصرف الذي تُصنف أرباحه (1) يتصف بالمشورات التالية: -

- يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات.
- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
- نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

2- المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2) يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات

اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (بين 0,75% و 1%).

3- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3)** يظهر نقاط ضعف رئيسة في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة. وتبلغ نسبة الربحية هنا بين (بين 0,5 % و 0,75 %)، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

4- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4)** يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافٍ للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية و المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية. حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية. وتكون نسبة الربحية هنا بين (0,25% و 0,50%).

5- **المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (5)** يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك. وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0,25 %) أو الدخول بالخسائر.

ثانياً: السيولة: -

إن مشكلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا أنه يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، لذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي (شاهين، 2005):-

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية.
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.
- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة.
- مدى ملاءمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية).

لما كانت إحدى مسؤوليات الإدارة الرئيسية هي الاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتلبية الالتزامات اليومية، وزيادة الأرباح إلى حدها الأقصى وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، فإن الأمر يتطلب المعرفة التامة بهذه المسؤوليات، وكذلك تطورات الميزانية، وبقاعدة العملاء (القروض والودائع)، والبيئة الاقتصادية، فالإدارة التي تحتفظ بمستوى عالٍ من الأصول السائلة تأخذ بمخاطر قليلة وتجنّب أرباح منخفضة، وبالعكس فإن الإدارة التي تحتفظ بمستوى منخفض من الأصول السائلة تجني أرباح قوية، ولكنها تحتفظ بأصول عالية المخاطر.

أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)،

-(1996, Bank Rating System)

المصرف الذي تيم تصنيف سيولته (1) يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة

العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية:-

- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة

إلى الطلبات غير المتوقعة.

- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة.

- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.

- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة

احتياجات السيولة.

1- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (2) له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن

المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط

الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل

المثال: قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو

التخطيط والرقابة و/أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في

السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية

في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات

السلبية. (على سبيل المثال انخفاض مستوى الأصول السائلة، وزيادة تقلب الودائع، وارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف.... إلخ).

2- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (3)** تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة. ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمر الهامة.

3- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (4)** يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية. كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

4- **المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5)** يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة. وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المبحث الثاني

تحليل البيانات المالية للربحية والسيولة لبنك فلسطين

يتناول هذا المبحث تصنيف لكل من الربحية والسيولة وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) بموجب تحليل البيانات المالية لبنك فلسطين للسنوات المالية من 2003 حتى 2006:-

أولاً: الربحية:-

يرتبط التغير في صافي الربح بالتغير في الإيرادات والمصروفات، وترتبط زيادة الإيرادات بزيادة نشاط المصرف في توظيف الأموال المتوفرة لديه من خلال زيادة استثماراته، كما يؤشر النقص في الإيرادات إلى زيادة حجم المصروفات، أو تقليص المصرف أنشطته في توظيف أمواله، لذلك تهتم الإدارة العليا بالتنسيق بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية لديه لرسم سياسة توظيف أموال تهدف إلى توجيه استثماراته للمجالات الأكثر ربحية، بما يحقق أعلى عائد ممكن للملائمة بين السيولة والربحية، لذلك لا بد من معرفة سبب التغير في صافي الربح بالزيادة أو النقص، والعوامل التي أدت لحدوث هذا التغير.

مدى إمكانية استخدام المفاهيم المستخدمة في النشاط المالي بتقييم الأداء المصرفي:-

يرى العاملون بالمصارف أن المصارف التجارية تختلف عن الأنشطة أو المؤسسات غير المالية (حنفي، 2002، ص 341)، مما يعني أن المفاهيم المستخدمة في التحليل والتقييم للمؤسسات غير المالية لا تتلاءم مع المصارف التجارية (MacDonald, 2006, P71-72)، لكن هذه النتيجة غير صحيحة مع وجود العديد من الخصائص المتشابهة بين المؤسسات المالية وغير المالية، فهذه

المؤسسات تعمل من أجل مبدأ أساسي وهو الربح أو العائد مؤشر أساسي لكلا النوعين، مما يعني أن ما يطبق على الشركات الخاصة بهذا الخصوص (الربح أو العائد) يتلاءم مع المصارف التجارية أيضا، ويتضح ذلك من خلال شراء منظمات الأعمال المواد الأولية وتصنيعها بشكل سلع أو خدمات، ثم بيعها بسعر أعلى من تكلفتها بحيث يولد ذلك عائد يتمثل بالفرق بين الإيرادات المتولدة من المبيعات و تكلفة العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية والبيعية. و التحليل في المجال المصرفي يتفق مع هذه المفاهيم، حيث يحصل المصرف التجاري على الأموال من الدائنين والملاك، وتسعى الإدارة إلى تعظيم استثمارات الملاك (حنفي، 2002، ص342-343).

ويرى الباحث أنه لا يوجد فرق كبير بين المؤسسات غير المالية عموما والمصارف التجارية من الناحية المالية حيث نجد أن كلا من المصرف التجاري والمؤسسات غير المالية يقومان بما يلي:

1. تحصل على الأموال من عدة مصادر سواء من الدائنين أو الملاك أو الاثنين معا، وهذا

ينطبق على كل من المؤسسات غير المالية و المصارف التجارية.

2. توجه إنفاق الأموال للحصول على المواد الأولية، وعنصر العمل، ورأس المال العادي،

بالمقابل توجه الأموال في المصارف التجارية للاستثمار والائتمان.

3. استرداد هذه الأموال حيث تتوقع أن يتم استرداده بما يفوق ما تم إنفاقه، وهذا المفهوم

ينطبق على كل من المصارف التجارية من خلال الفرق بين الفوائد الدائنة والمدبنة،

وعلى المؤسسات غير المالية من خلال الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع للسلع

والخدمات.

وفي هذا الإطار سوف تتعرض الدراسة لأهم النسب المالية التي يمكن أن تقيس مدى قدرة المؤسسات غير المالية أو المصرف على تحقيق الربح.

نسب (معدلات) الربحية:-

1. Return on Total Assets

$$(ROA) = \frac{\text{Net income}}{\text{Total assets}} = \%$$

(Peter S. Rose, 1999, P158, and Michael C. Ehrhardt, 2005, P454).

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس

صحيح.

2. Return on Equity

$$(ROE) = \frac{\text{Net income}}{\text{Average Total equity}} = \%$$

(Eugene F. Brigham, 1989, P276, and Michael C. Ehrhardt, 2005, P454).

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال المملوك والعكس صحيح.

3. Return on Total Average Assets

$$(ROAA) = \frac{\text{Net income}}{\text{Average Total assets}} = \text{Industry average} = 1\%$$

((CAMELS) rating system 1996, updated April 2008).

تقيس نسبة العائد على متوسط الأصول (ROAA) مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، كما تعتبر هذه النسبة أساساً لتقييم المصرف وفق مكونات نظام (CAMELS)، بالإضافة إلى أن متوسط نتائجها للسنوات من 2004 حتى 2007 تعتبر أساساً لاختبار الفرضية الرابعة.

خلاصة لأهم النسب التي تتعلق بالربحية يلخصها الجدول رقم (7) التالي:

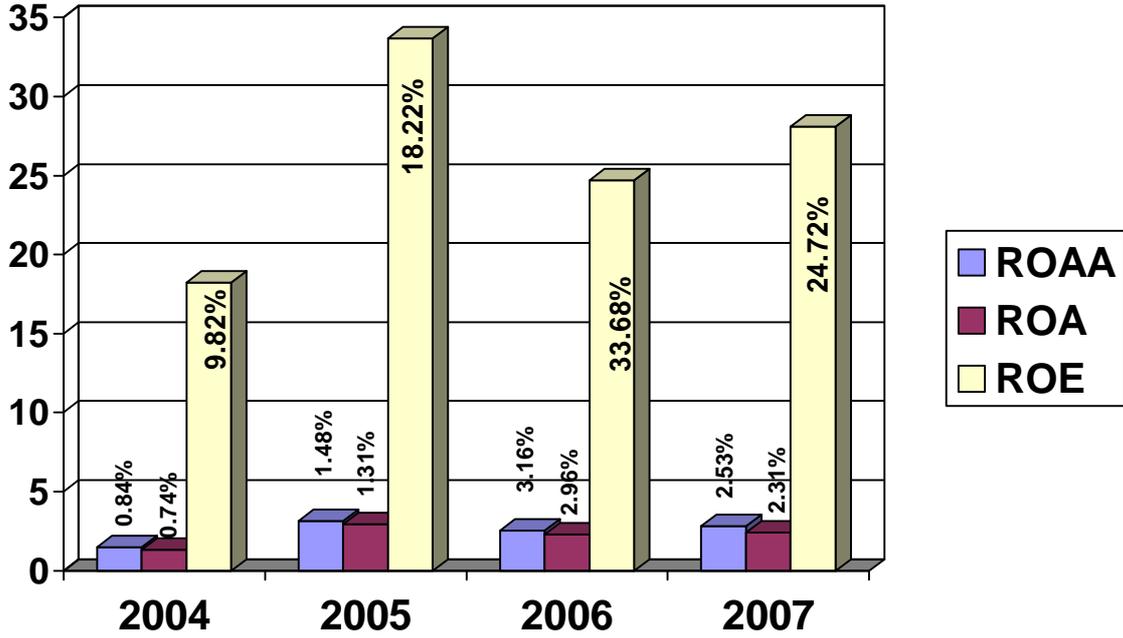
2007	2006	2005	2004	البيان
847,650,800	602,555,348	496,734,025	431,728,060	الموجودات
725,103,074	549,644,686	464,231,042	382,605,741	متوسط الموجودات
73,235,288	49,925,779	37,332,643	28,141,095	متوسط حقوق الملكية
20,579,398	13,903,924	14,684,244	5,660,271	الأرباح
				معدل العائد على متوسط الموجودات (ROAA)
%2.84	%2.53	%3.16	%1.48	= العائد (الأرباح) ÷ متوسط الموجودات
				معدل العائد على الموجودات (ROA)
%2.43	%2.31	%2.96	%1.31	= العائد (الأرباح) ÷ الموجودات
				معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
%28.1	%27.85	%39.33	%20.11	= العائد (الأرباح) ÷ متوسط حقوق الملكية

$$\text{متوسط نسبة (ROAA)} = \frac{\%2.84 + \%2.53 + \%3.16 + \%1.48}{4} = \%2.50$$

$$\text{متوسط نسبة (ROA)} = \frac{\%2.43 + \%2.31 + \%2.96 + \%1.31}{4} = \%2.25$$

$$\text{متوسط نسبة (ROE)} = \frac{\%28.1 + \%27.85 + \%39.33 + \%20.11}{4} = \%28.85$$

شكل رقم (3)



يظهر الرسم البياني:

§ أن نسب العائد على متوسط الموجودات (ROAA)، والعائد على الموجودات

(ROA)، متقاربة إلى حد بعيد ويمكن اعتمادها في القياس للسنوات السابقة أو

معيار نظام التقييم المصرفي (CAMELS).

§ كما يظهر الرسم البياني أيضا ارتفاع نسب الربحية للسنوات 2005، 2006،

2007، مقارنة مع سنة 2004، إلا أن سنة 2005 هي الأعلى.

§ على الرغم من انخفاض نسبة الربحية كما يظهر بالرسم البياني لسنة 2006،

2007 مقابل سنة 2005، إلا أنها تبقى أعلى من معدل ربحية سنة 2004.

ثانياً: السيولة: -

السيولة هي مدى قدرة المصرف الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها من خلال التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدي (الإقراض والاقتراض) بالنظر إلى مواعدي الاستحقاق لمصادر الأموال واستخدامها، وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والمراكز

المحتفظ بها من تلك العملات. (MacDonald, 2006, P78 and Compton, 1991, P247-248).

كما عرف الشماع (1993) السيولة بأنها قدرة الموجودات للتحويل إلى نقد بسرعة، وبدون خسارة عن كلفة الشراء، ويرى البعض أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع (حنفي، 2002، ص 187).

وتتفاوت الموجودات بدرجة سيولتها، فالنقدية هي السائل المطلق الذي تقاس به سيولة بقية الموجودات، فهناك موجودات قريبة من النقدية وأخرى بعيدة عنها إلا أنها مهما بعدت فأنها تتضمن على درجة من السيولة. وتتحوط المصارف لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطات والاستثمارات، فالمصارف تستبقي جزء من الودائع نقداً (احتياطات أولية) وتوظف الباقي في موجودات قريبة جداً من النقد تعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة المصرف (احتياطات

الثانوية)، ثم في القروض والاستثمارات، وكلما قصر أجل الموجودات بصورة عامة كلما زاد ذلك من سيولة المصرف، وفي المقابل كلما زاد أجل المطلوبات تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح، وتعتبر أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت آجالها أي ازداد الطلب عليها كلما تدهور سيولة المصرف وازداد الضغط على الموجودات.

مكونات السيولة:-

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعتها إلى مكونين هما:-

1- السيولة الحاضرة (الاحتياطيات الأولية): وهي عبارة عن النقد لدى المصرف وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

أ- النقدية بالخرينة .

ب- الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى المصرف المركزي.

ت- الشيكات برسم التحصيل.

2- السيولة شبه النقدية (الاحتياطيات الثانوية): تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها مثل:

أ- أدونات الخزانة.

ب- الكمبيالات المخصومة.

ت- الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

وتتميز هذه الأصول بما يلي:

أ- قصر آجال استحقاقها.

ب- سرعة التصرف بها سواء بالبيع أو بالرهن (حنفي، 2002، ص 187).

وتتميز ميزانية بنك فلسطين باشمالها على مكونات السيولة الأولية والثانوية.

علاقة السيولة بملاءة رأس المال:-

أن ملاءة رأس مال المصرف مرتبطة بصورة مباشرة وغير مباشرة بسيولة المصرف

ولدرجة كبيرة كما يظهر ذلك في المجالات التالية (MacDonald, 2006, P78):-

§ التضحية بجزء من الإيرادات في حال قيام المصرف بتصفية بعض الموجودات، مما

يترتب عليه عدم نمو رأس المال، فكلما زاد الطلب على السيولة يضعف ملاءة رأس

المال.

§ قصر آجال ودائع العملاء، بمعنى أن الغالبية منها تحت الطلب يؤثر بصورة مباشرة

على استثمارات المصرف، بحيث يحتفظ بنسبة كبيرة من هذه الودائع في صورة

احتياطات أولية وثانوية مما يفقده مصادر مهمة للإيراد يؤدي إلى ضعف في تحقيق

الأرباح الصافية ينعكس على نمو رأس المال وملاءته، وفي هذا الإطار بلغ إجمالي

ودائع بنك فلسطين خلال سنة 2007، (649) مليون دولار أمريكي منها (307,7)

مليون دولار أمريكي بنسبة 47% وداائع تحت الطلب.

§ قد يحقق المصرف خسائر عامة بسبب مشكلات السيولة تتمثل بانخفاض غير متوقع

في الودائع مما يجبر المصرف على تصفية بعض موجوداته بخسارة، وقد يضطر

المصرف للاقتراض بكلفة أعلى من سعر الفائدة الذي أقرض به عملاءه، الأمر الذي

ينعكس سلبا على الإيرادات، وصافي الربح الذي هو جزء من رأس

المال وبالتالي يضعف الملاءة.

ويمكن النظر إلى أن جودة الأصول أيضا تلعب دورا غير مباشر في متطلبات السيولة

ومخاطرها، حيث أكدت دراسة وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID، 1999، ص15)،

بأن جودة الأصول تفسد إلى أن تصل نقطة عندها المصرف لا يتلقى دفعات للقروض مما

ينعكس على التدفقات النقدية الداخلة بحيث تصبح بطيئة، وأن إشاعات عن المصرف

سوف تبدأ وقد يسحب المودعون نقودهم، مما يؤثر على السيولة لدرجة يصل عندها

المصرف غير قادر على تلبية جميع الدفعات النقدية للمودعين مما يواجه إعسار قد يتخذ

قرار بشأنه إقفال المصرف ومن هنا يأتي مصطلح السيولة هي سبب فشل المصارف،

لذلك على إدارة المصرف لكي تتفادى مشاكل ومتطلبات ومخاطر السيولة يجب أن تقوم

بما يلي:

1- استقطاب ودائع تكون آجالها طويلة.

2- تقسيم أصول المصرف بموجب متطلبات السيولة إلى (احتياطات أولية،

احتياطات ثانوية، قروض، استثمارات، أصول ثابتة).

3- على الإدارة استخدام التحليل المالي لما له بالغ الأهمية في معرفة:

§ موقف السيولة كنتيجة لوجود ودائع تحت الطلب.

§ التنسيق بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية لرسم سياسة التوظيف

المناسبة للعمل على المواءمة بين السيولة والربحية، وهذا ما أكدته

نسب السيولة:-

هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر، وفي هذا السياق حددت سلطة النقد الفلسطينية نسبة السيولة بالتعميم رقم (20- 97/4) الصادر بتاريخ 1997/6/1 (ملحق رقم 8)، بند السيولة ما يلي:-

أ- ألا يقل مجموع الموجودات السائلة عن 25% من مجموع الالتزامات السائلة.

ب- ألا يقل مبلغ الأوراق النقدية الموجودة في الخزينة عن 4% من مجموع الالتزامات السائلة.

ثم عدلت نسبة السيولة لتصبح 6% بموجب التعميم رقم (67) الصادر بتاريخ 1/6/2001 (ملحق رقم 16)، كما أكد التعميم رقم (2003/35) الصادر بتاريخ 5/3/2003 (ملحق رقم 14)، بالأقل نسبة السيولة النقدية عن 6% لإجمالي العملات، ونقاس هذه النسبية كما يلي:-

1. نسبة السيولة = الموجودات السائلة

المطلوبات السائلة

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة، وحددت سلطة النقد الفلسطينية بسط هذه النسبة النقدية للمصرف، والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية والمستحق على المصارف، ومقامها بالودائع التي تشملها

النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع، وتقارن بالسنوات السابقة وبمعيار سلطة النقد الفلسطينية 25%.

2. نسبة السيولة النقدية = نقد في الصندوق الالتزامات السائلة

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع، وحددت سلطة النقد الفلسطينية بسط هذه النسبة بالنقد في الخزائن الجديدة والصناديق والصراف الآلي للمصرف، ومقامها بالودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع المربوطة لمدة شهر فأقل، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار سلطة النقد الفلسطينية وهي 4% حتى 2001/6، ثم 6% حتى تاريخه.

ونظرًا لعدم إفصاح البيانات المالية المنشورة من بنك فلسطين عن تفاصيل هذه الودائع، اعتمد في التحليل على الودائع المفصح عنها بالتقارير المالية.

لقد تم اعتماد هذه المعايير في تصنيف المصرف فيما يتعلق بالسيولة وفق مكونات نظام (CAMELS)، كونها مرتبطة بالواقع الفلسطيني وصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، كما تعتبر هذه النسب أساساً في اختبار الفرضية الخامسة، وفيما يلي جدول يوضح أهم النسب المالية لبنك فلسطين للسنوات من 2004 حتى 2007:

خلاصة لأهم النسب التي تتعلق بالسيولة يلخصها الجدول رقم (8) التالي:

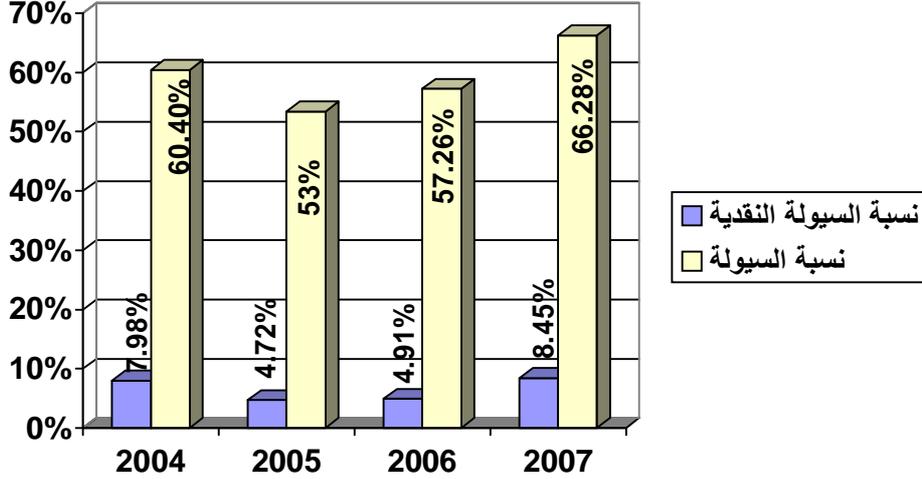
2007	2006	2005	2004	البيان / السنة
54,842,431	22,191,050	17,878,929	24,858,950	نقد في الصندوق
649,162,264	452,331,575	378,493,145	311,597,748	مطلوبات سائلة (ودائع العملاء)
488,694,777	301,890,675	234,848,388	235,828,120	الموجودات السائلة*
737,304,804	527,188,128	439,454,383	389,864,383	المطلوبات السائلة*
%8.45	%4.91	%4.72	%7.98	نسبة السيولة النقدية = نقد في الصندوق ÷ مطلوبات سائلة
%66.28	%57.26	%53.44	%60.49	نسبة السيولة = موجودات سائلة ÷ مطلوبات سائلة

* ملحق رقم (4) يوضح تفصيل بنود الموجودات والمطلوبات السائلة.

$$\text{متوسط نسبة السيولة النقدية} = \frac{\%8.45 + \%4.91 + \%4.72 + \%7.98}{4 \text{ سنوات}} = \%6.52$$

$$\text{متوسط نسبة السيولة (القانونية)} = \frac{\%66.28 + \%57.26 + \%53.44 + \%60.49}{4 \text{ سنوات}} = \%59.37$$

شكل رقم (4)



يظهر الرسم البياني:

§ انخفاض بنسبة السيولة للسنوات 2005، 2006 لتبلغ أدنى مستوى لها في سنة 2005، وتحسن ملحوظ لسنة 2007.

§ يلاحظ من الرسم البياني انخفاض نسبة السيولة النقدية للسنوات 2005، 2006، مقارنة مع سنة 2004، لتصبح دون معيار سلطة النقد الفلسطينية لهذه النسبة والبالغة 6%، وارتفاع لسنة 2007 .

§ رغم انخفاض نسب السيولة للسنوات 2005، 2006، إلا أن نسبة السيولة مازالت أعلى من معيار سلطة النقد الفلسطينية البالغ 25%.

§ لوحظ ارتفاع نسب السيولة لسنة 2006، مقارنة مع سنة 2005، رغم انخفاض نسب السيولة بصورة عامة كما يتضح من الرسم البياني أعلاه.

المبحث الثالث

مناقشة الفرضيات الثالثة والرابعة

مناقشة الفرضيات :-

مناقشة الفرضية الثالثة القائلة :-

" وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالربحية".

باستعراض متوسط نسبة (ROAA) البالغة 2.50% ، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية المصرف، وبمقارنتها مع النسب المقررة وفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الأول، مما يجعلنا نرفض الفرضية الرابعة القائلة وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالربحية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة لا يوجد حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالربحية.

مناقشة الفرضية الرابعة القائلة :-

" وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالسيولة".

باستعراض متوسط نسب السيولة النقدية، ونسبة السيولة والبالغة 6.15% ، 71.18% على التوالي والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة المصرف، وبمقارنتها مع النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية ووفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الأول، مما يجعلنا نرفض الفرضية الخامسة القائلة وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالسيولة، ونقبل الفرضية البديلة القائلة لا يوجد حالة تضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالسيولة.

خلاصة التحليل: -

أولاً: الربحية: -

1- بلغ متوسط نسبة كل من العائد على متوسط الموجودات (ROAA)، والعائد

على الموجودات (ROA) 2.50%، 2.25% على التوالي، وبمقارنة هذه

النسب مع معيار نظام التقييم المصرفي البالغ 1%، والمتوسط العام لمعدل

العائد على الموجودات للمصارف الوطنية في فلسطين 1.20%¹ تضع هذه

النسب المصرف بالتصنيف رقم (1)، مما يتفق مع دراسة شاهين (2005).

2- رغم انخفاض نسبة كل من العائد على متوسط الموجودات (ROAA)،

والعائد على الموجودات (ROA) 1.48%، 1.31% على التوالي، لسنة

2004 إلا أن ارتفاع لهذه النسب خلال الأعوام 2005، 2006، 2007

مقارنة بسنة 2004، عزز مكانة المصرف في التصنيف الأول وفق مكونات

نظام التقييم المصرفي.

3- ارتفاع نسبة العائد إلى متوسط حقوق الملكية (ROE) للسنوات 2005،

2006، 2007، لتبلغ 39.33%، 27.85%، 28.10% على التوالي، مقارنة

مع سنة 2004 البالغة 20.11%.

¹ اظهر تقرير سلطة النقد الفلسطينية الثاني عشر لسنة 2006، الصادر في أيار 2007، متوسط معيار الصناعة للعائد على الموجودات 1.20%.

4- رغم التراجع بنسبة العائد إلى حقوق الملكية (ROE) للسنوات 2006،

2007، البالغة 27.85%، على التوالي، مقارنة مع نسبتها لعام

2005 البالغة 39.33%، إلا أنها بقيت أعلى من معيار الصناعة للمصارف

الوطنية في فلسطين البالغ 13%¹.

5- في ضوء المؤشرات السابقة، إضافة إلى أن تكلفة الفرصة البديلة ممثلة في

معدل الفائدة للسنوات من 2004، وحتى 2007 كانت 3.50%²، وهي أقل

من معدل العائد على حقوق الملكية التي حققها المصرف.

6- ارتفاع مطرد بنسب الربحية (ROAA)، (ROA)، (ROE) للسنوات

2005، 2006، 2007، مقارنة بسنة 2004، لتصل أعلى مستوى لها بسنة

2005، ولعل ذلك يرجع لقرار الإدارة بتسوية الديون المتعثرة التي بلغت

5,079,555 دولار أمريكي في نهاية عام 2005.

¹متوسط معيار الصناعة للعائد على حقوق الملكية 13%، تقرير سلطة النقد الفلسطينية الثاني عشر لسنة 2006، صدر في أيار 2007.

²مقابلة مع السيد عماد الغلايني مساعد مراقب بنك فلسطين فرع الرمال (الجندي) بتاريخ 2008/3/11 بشأن متوسط أسعار الفائدة، حيث أفاد أن متوسط الفائدة المدينة 12%، والدائنة 3.5% .

7- إن ارتفاع نسب الربحية سابقة الذكر يدل على مدى قدرة المصرف على

توليد الأرباح، كما يعطي مؤشر إلى أن المصرف:

أ- يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس

المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين.

ب- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل

والنفقات.

ت- الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية.

ث- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.

ثانياً: السيولة: -

1 - بلغ متوسط نسبة السيولة، والسيولة النقدية 6.52%، 59.37% على التوالي، وبمقارنة هذه النسب مع نسب السيولة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية 6%، 25% على التوالي، يصنف المصرف بموجبها في المستوى الأول، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما ورد بدراسة شاهين (2005).

2- رغم أن متوسط نسب السيولة وضعت المصرف ضمن التصنيف الأول، إلا أن نسبة السيولة النقدية انخفضت لتصل إلى أدنى مستوياتها في سنة 2005، حيث وصلت هذه النسبة إلى 4.72%، 4.91% للسنوات 2005، 2006 على التوالي، مما ترتب عليه تراجع مستوى المصرف من المستوى الأول إلى المستوى الثاني فيما يتعلق بالسيولة النقدية، مما يعني أن المصرف كان يواجه نقطة ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل التالية:

أ- توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة.

ب- توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.

ت- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

الفصل الخامس

التعرف على مخاطر السوق ومدى استجابة المصارف للتعامل مع هذه المخاطر

المبحث الأول: الإطار النظري للحساسية إلى السوق والإدارة من منظور (CAMELS).

المبحث الثاني: تحليل البيانات.

المبحث الثالث: الإطار العام لجمع المعلومات والبيانات.

المبحث الأول

الإطار النظري للحساسية إلى السوق والإدارة من منظور (CAMELS)

أولاً: الحساسية لمخاطر السوق:-

يعتبر تحليل الحساسية إلى السوق **Sensitivity to market risk** حديثاً نسبياً مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية (Camels rating system, update: February 24, 2008)، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية (MacDonald and Koch, 2006, P79-80)، توضيحها على النحو التالي:

أ- مخاطر أسعار الفائدة:

وهي مخاطر أسعار الفائدة على العملات حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما تكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، وتكمن هذه الخطورة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أو المقترضة، أو تاريخ الحق المتعلق بكل منها (حنفي، 2002، ص172).

ب- مخاطر أسعار الصرف:

وتظهر واضحاً في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وتكمن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات بسبب الاحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير (شاهين، 2005، ص669).

ت- مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات العكسية في أسعار السوق، وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم. والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف (كراسنة، 2006، ص39).

أسس تصنيف الحساسية إلى مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)،

-(1996, Bank Rating System)

1. في ضوء ذلك فإن المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (1) تتصف

بالمؤشرات التالية:-

- درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة.

- صافي أرباح المصرف قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.

- مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدًا تكاد لا تذكر.

- مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

2. المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (2) لديها خصائص

متشابهة كما في التصنيف رقم (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر

من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح

والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

3. المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (3) فإن درجة التحكم

بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح

المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه

مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس

المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة

تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

4. **المصارف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (4)** تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يُبْرِزُ الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل المصرف المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.

5. **المصارف التي تصنف التي تصنف حساسيتها إلى مخاطر السوق (5)** يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، و في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث إنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار المصرف.

ثانياً: الإدارة:-

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسئوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وفيما يلي أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة:-

يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية:-

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة.
- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، والأرباح والسيولة.
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.
- قوة وملاءمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي.
- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول.
- الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين.
- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي.
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات المصرف المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية.

- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وإنها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي (CAMELS)،

-(1996, Bank Rating System)

1- تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية:-

- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات.
- الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية.
- مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.
- دقة وملاءمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي.
- مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر.
- لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية.
- يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معاً بصورة وثيقة.
- التعمق الإداري والتناوب (الإحلال) والتدريب المعقول.
- تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

2- الإدارة التي يتم تصنيفها (2) لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى، السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية، وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بوحدة أو أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف المصرفية المرتبطة بأعمال المصرف.

3- الإدارة التي يتم تصنيفها (3) تظهر نقاط ضعف رئيسة في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و/أو الأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

4- الإدارة التي يتم تصنيفها (4) تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة. مما يبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما نفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار.

5- الإدارة التي يتم تصنيفها (5) هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المالي. مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

المبحث الثاني

تحليل البيانات

أولاً: تحليل الحساسية لمخاطر السوق:-

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام (CAMELS) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبسبب صعوبة هذا التحليل فإن هذا المكون يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها (Oexaminer Rientaion, 1998, p18):-

- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.
- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
- مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.

- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.
- وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

نسب و مؤشرات الحساسية إلى مخاطر السوق:-

$$1. \text{ GAP} = \text{RSAs} - \text{RSLs}$$

(MacDonald and Koch, 2006, p169)

تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة، فإذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أن الالتزامات حساسة للفائدة أكثر من الموجودات والعكس صحيح، وفي هذا الإطار لابد من توضيح ما يلي (MacDonald and Koch, 2006, p172) :-

§ في حال كانت النتيجة موجبة وارتفعت معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة. أما في حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة يترتب عليه انخفاض في صافي عائد الفائدة.

§ في حال كانت النتيجة بالسالب وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وانخفاض في صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وزيادة في صافي عائد الفائدة.

§ في حال كانت النتيجة صفر وارتفعت معدلات الفائدة يترتب على ذلك ارتفاع الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة، وفي حال انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يحدث أي تغيير على صافي عائد الفائدة.

$$2. \text{ GAP} = \frac{\text{RSAs}}{\text{RSLs}}$$

(MacDonald and Koch, 2006, p178)

تترجم هذه النسبة ناتج المعادلة رقم (1) المذكورة أعلاه فإذا كانت قيمة الفجوة GAP موجبة فان هذه النسبة نتیجتها واحد صحيح أو اكبر من واحد، أما إذا كانت النتيجة بالسالب فهذا يعني أنها اقل من واحد. ولا تعتبر هذه النسبة أو ناتج المعادلة السابقة مؤشر كافي للوقوف على مخاطر السوق الحساسة للفائدة دون تحديد معيار من قبل إدارة المصرف، إلا أن هذه النسبة وناتج المعادلة السابقة توضحان وجود مخاطر حساسة للتغير في أسعار الفائدة مقابل الفجوة سواء كانت النتيجة سالبة أو موجبة في المعادلة، أو كانت النسبة واحد أو اقل.

$$3. \frac{|\text{GAP}|}{\text{Earning assets}} = \%$$

(MacDonald and Koch, 2006, p178)

الفجوة المطلقة تقيس نسبة الموجودات والالتزامات الحساسة لمخاطر السوق، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر الحساسة للسوق، ولكن لا يوجد معيار لهذه النسبة أو النسب السابقة إلا المعيار التي تحدده إدارة المصرف من خلال نسبة الفجوة المستهدفة.

$$4. \frac{\text{Target GAP}}{\text{Earning assets}} = \frac{(\text{Allowable \% change in NIM})(\text{Expected NIM})}{\text{Expected \% change in interest rates}}$$

(MacDonald and Koch, 2006, p178)

الفجوة المستهدفة للموجودات المدرة للعائد تحددتها الإدارة من خلال وضع نسبة للتغير في هامش صافي الفائدة ، بالإضافة إلى توقع الإدارة لمعدل التغير في نسب الفائدة.

في ضوء ذلك تحدد الإدارة نسبة الفجوة المستهدفة، ثم تضرب هذه النسبة بالموجودات المدرة للدخل ويقارن الرقم المعياري بقيمة الفجوة الفعلية للوقوف على درجة الانحراف إن وجد والمخاطر المترتبة على ذلك.

تحليل الحساسية لمخاطر السوق:-

جدول رقم (9) يوضح الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة

2007	2006	2005	2004	الموجودات الحساسة للفائدة
143,587,513	260,492,883	232,010,023	159,071,054	التسهيلات الائتمانية
359,701,596	230,587,351	177,237,850	178,482,118	أرصدة لدى المصارف
16,804,561	2,442,553	2,439,173	588,774	ودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية
3,264,380	3,151,839	193,277	5,042,303	موجودات مالية متوفرة للبيع
623,358,050	496,674,626	411,880,323	343,184,249	مجموع الموجودات الحساسة للفائدة
نسبة الفائدة 4.8% ثابتة				الموجودات ذات المعدل الثابت للإيراد ¹
74,054,465	15,346,968	10,000,000	15,000,000	استثمارات محتفظ بها لتاريخ استحقاقها
697,412,515	512,021,594	421,880,323	358,184,249	المجموع
2007	2006	2005	2004	الالتزامات الحساسة للفائدة
649,162,264	452,331,575	378,493,145	311,597,748	ودائع العملاء
5,387,800	2,502,617	1,035,274	1,066,658	ودائع المصارف
52,283,342	43,864,479	31,446,724	52,292,807	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
706,833,406	498,698,671	410,975,143	364,957,213	المجموع

هذا ويتم تحليل الحساسية إلى السوق من خلال المؤشرات التالية:-

1- نسبة هامش صافي ربح الفائدة.

2- قياس فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

3- مقارنة الفجوة المستهدفة من الإدارة مع نسبة الفجوة المطلقة، أو قياس قيمة الفجوة

المستهدفة من الأصول الحساسة للفائدة مع الفجوة الفعلية.

¹ عند احتساب قيمة الفجوة GAP فإن الموجودات ذات الدخل الثابت لا تدرج ضمن الموجودات الحساسة للفائدة.

2004:-

$$\text{Net Interest Income} = (338,141,946 * 6.91\%^1) + (5,042,303 * 6\%) + (15,000,000 * 4.8\%) \\ - (364,957,213 * 1.43\%) = 19,169,258\$$$

$$\text{Net Interest Margin} = \frac{19,169,258}{358,184,249} = 5.35\%$$

$$\text{GAP} = \text{RSAs} - \text{RSLs} = 343,184,249 - 364,957,213 = - 21,772,964$$

$$\text{GAP Ratio} = \frac{\text{R S As}}{\text{R S Ls}} = \frac{343,184,249}{364,957,213} = 0.94$$

تعني كل من GAP والـ GAP Ratio أن الخصوم الحساسة إلى مخاطر السوق أعلى من الأصول

الحساسة لمخاطر السوق في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وذلك لأن قيمة GAP سالبة و

الـ GAP Ratio أقل من 1.

$$\frac{\text{GAP}}{\text{Earning assets}} = \frac{21,772,964}{358,184,249} = 6.08\%$$

النسبة المطلقة للـ GAP تعني أنه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت المخاطر الحساسة للسوق ولكن

لا يوجد لها معيار إلا نسبة الفجوة المستهدفة من قبل الإدارة.

¹ متوسط سعر الفائدة لسنة 2004 للعملة الثلاثة (دينار، دولار، شيفل) للقروض 6.91%، والودائع 1.43% كما وردت بتقرير سلطة النقد السنوي الثاني عشر لسنة 2006، الصادر بآيار 2007.

² الأصول المدرة للدخل تشمل كل من الأصول الحساسة للفائدة المذكورة بالجدول رقم (9) بالإضافة إلى موجودات مالية متوفرة للبيع البالغة 5,042,303 و استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق البالغة 15,000,000.

$$\frac{\text{Target GAP}}{\text{Earning assets}} = \frac{(\text{Allowable \% change in NIM}) (\text{Expected NIM})}{\text{Expected \% change in interest rates}}$$

لما كانت الفجوة المستهدفة للموجودات المدرة للعائد تحددها إدارة المصرف كمعيار لقياس أداء المصرف فيما يتعلق بالحساسية للسوق والتغير في أسعار الفائدة، وفي ضوء عدم تحديد إدارة بنك فلسطين لنسبة الفجوة المستهدفة، افترض الباحث من باب التوضيح أن إدارة بنك فلسطين توقعت NIM 5% من إجمالي الأصول المدرة للدخل، بالإضافة إلى رغبتها بالتغير في NIM بنسبة 5% بالزيادة أو بالنقص، كما توقعت معدل فائدة 6%، فأن نسبة الفجوة المستهدفة هي:

$$\frac{\text{Target GAP}}{\text{Earning assets}} = \frac{5\% * 5.35\%}{6\%} = 4\%$$

بمقارنة نسبة الفجوة المستهدفة من قبل الإدارة مع نسبة الفجوة المطلقة يلاحظ ما يلي:-

§ زيادة مخاطر الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة نتيجة لزيادة نسبة الفجوة المطلقة البالغة 6.08%، عن نسبة الفجوة المستهدفة 4%.

§ زيادة قيمة الفجوة بـ 7,445,594 دولار أمريكي تمثل مخاطر للسوق أعلى من المخاطر المستهدفة من قبل الإدارة، وفيما يلي توضيح ذلك:-

$$\begin{aligned} \text{الفجوة المستهدفة} &= \text{نسبة الفجوة المستهدفة } 4\% \times \text{الأصول المدرة للدخل } 358,184,249 = 14,327,370 \\ \text{قيمة الانحراف في الفجوة} &= \text{الفجوة الفعلية } 21,772,964 - \text{الفجوة المستهدفة } 14,327,370 = 7,445,594 \end{aligned}$$

2005:-

$$\text{Net Interest Income} = (411,880,323 * 7.81\%^1) + (10,000,000 * 4.8\%) \\ - (410,975,143 * 2.13\%) = 23,894,082$$

$$\text{Net Interest Margin} = \frac{23,894,082}{421,880,323} = 5.66\%$$

$$\text{GAP} = \text{RSAs} - \text{RSLs} = 411,880,323 - 410,975,143 = 905,180$$

$$\text{GAP Ratio} = \frac{\text{R S As}}{\text{R S Ls}} = \frac{411,880,323}{410,975,143} = 1$$

تعني كل من GAP و الـ GAP Ratio أن الموجودات الحساسة إلى مخاطر السوق أعلى من

الالتزامات الحساسة لمخاطر السوق في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وذلك لأن قيمة

GAP موجبة و الـ GAP Ratio تساوي 1.

$$\frac{\text{GAP}}{\text{Earning assets}} = \frac{905,180}{421,880,323} = 0.21\%$$

النسبة المطلقة للـ GAP تعني انه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت المخاطر الحساسة للسوق ولكن

لا يوجد لها معيار إلا نسبة الفجوة المستهدفة من قبل الإدارة، وبمقارنة هذه النسبة مع سنة 2004

حيث بلغت 6.08% يلاحظ انخفاض ملحوظ في مخاطر الحساسية إلى السوق.

¹ متوسط سعر الفائدة لسنة 2005 للعملة الثلاثة (دينار، دولار، شيفل) للقروض 7.81%، والودائع 2.13% كما وردت بتقرير سلطة النقد السنوي الثاني عشر لسنة 2006، الصادر بأيار 2007.

2006:-

$$\text{Net Interest Income} = (496,674,626 * 8\%^1) + (15,346,968 * 4.8\%) \\ - (498,698,671 * 2.5\%) = 28,003,157$$

$$\text{Net Interest Margin} = \frac{28,003,157}{512,021,594} = 5.47 \%$$

$$\text{GAP} = \text{RSAs} - \text{RSLs} = 496,674,626 - 498,698,671 = - 2,024,045$$

$$\text{GAP Ratio} = \frac{496,674,626}{498,698,671} = 1$$

تعني كل من GAP و الـ GAP Ratio أن الموجودات الحساسة إلى مخاطر السوق أعلى من

الالتزامات الحساسة لمخاطر السوق في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وذلك لأن قيمة

GAP موجبة و الـ GAP Ratio تساوي 1.

$$\frac{|\text{GAP}|}{\text{Earning assets}} = \frac{2,024,045}{512,021,594} = 0.40\%$$

النسبة المطلقة للـ GAP تعني انه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت المخاطر الحساسة للسوق ولكن

لا يوجد لها معيار إلا نسبة الفجوة المستهدفة من قبل الإدارة.

¹ متوسط سعر الفائدة لسنة 2006 للعملة الثلاثة (دينار، دولار، شيقل) للقروض 8.0%، والودائع 2.5% كما وردت بتقرير سلطة النقد السنوي الثاني عشر لسنة 2006، الصادر بأيار 2007.

2007:-

$$\text{Net Interest Income} = (623,358,050 * 9\%) + (74,054,515 * 4.8\%) \\ - (706,833,406 * 3.5\%) = 34,917,670$$

$$\text{Net Interest Margin} = \frac{34,917,670}{697,412,515} = 5.01\%$$

$$\text{GAP} = \text{RSAs} - \text{RSLs} = 623,358,050 - 706,833,406 = -83,475,356$$

$$\text{GAP Ratio} = \frac{623,358,050}{706,833,406} = 0.88$$

تعني كل من GAP والـ GAP Ratio أن الالتزامات الحساسة إلى مخاطر السوق أعلى من

الموجودات الحساسة لمخاطر السوق في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وذلك لأن قيمة

GAP سالبة و الـ GAP Ratio اقل من 1.

$$\frac{|\text{GAP}|}{\text{Earning assets}} = \frac{83,475,356}{697,412,515} = 12\%$$

النسبة المطلقة للـ GAP تعني انه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت المخاطر الحساسة للسوق ولكن

لا يوجد لها معيار إلا نسبة الفجوة المستهدفة من قبل الإدارة.

جدول رقم (10) يوضح أهم مؤشرات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

Annual	2004	2005	2006	2007
Interest Margin	5.35%	5.66%	5.47 %	5.01%
GAP	-21,772,964	905,180	-2,024,045	-83,475,356
GAP Ratio	0.94	1	1	0.88
GAP	6.08%	0.21%	0.4%	12%

ويلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1. عدم تحديد ادراة المصرف الفجوة المستهدفه للسنوات محل الدراسة الأمر الذي تعذر

قياس مدى قوة أو ضعف حساسية البنك للسوق وفق نظام CAMELS.

2. على الرغم من عدم تحديد إدارة بنك فلسطين الفجوة المستهدفة للسنوات من 2004، حتى 2007 إلا أن النسب والأرقام الواردة بالجدول رقم (10) تظهر أن هناك مخاطر في جانب الالتزامات يمكن أن يتعرض لها البنك في حال ارتفاع أسعار الفائدة.
3. لوحظ تحسن في جميع المؤشرات الواردة بالجدول أعلاه للسنتين 2005، 2006، مقارنة بسنة 2004.
4. زيادة قيمة الفجوة و نسبة الفجوة المطلقة وانخفاض هامش الفائدة الصافية لسنة 2007 مقارنةً بالسنوات 2004، 2005، 2006.
- ولعدم إمكانية إعطاء الباحث حكم واقعي على قوة أو ضعف حساسية البنك للسوق من خلال تحليل البيانات الواردة سابقاً لجأ الباحث لإعداد استبانة لتجميع البيانات الأزمنة لتحليل الحساسية للسوق من خلال توزيعها على موظفي دائرة مراقبة البنوك بسلطة النقد الفلسطينية، وسيأتي لاحقاً في هذا الفصل توضيح ذلك.

ثانيا: تحليل كفاءة وفاعلية الإدارة: -

يمكن تحليل وفاعلية كفاءة الإدارة من خلال دراسة المؤشرات الإدارية:-

تقاس المؤشرات الإدارية لإدارة البنك من خلال دراسة رأي الجهات الرقابية بسلطة النقد وتحليلها للوصول إلى مدى قوة أو ضعف إدارة البنك، ولذلك يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة وأهمها

-(1996, Bank Rating System): -

§ مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية.

§ مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع

الأحوال المتغيرة.

§ مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية.

§ مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام

الرقابة الداخلية.

§ مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.

§ مدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع المناسب في

المكان المناسب.

§ مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل

جيد.

§ مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

ولدراسة رأي الجهة الرقابية لسلطة النقد لجأ الباحث لإعداد استبانة تضم مجموعة من الأسئلة لعرضها و توزيعها على موظفي دائرة مراقبة البنوك بسلطة النقد الفلسطينية لإمكانية تحليلها والوصول إلى مدى قوة أو ضعف إدارة بنك فلسطين وفق المؤشرات الإدارية، وسيأتي لاحقاً في هذا الفصل توضيح ذلك.

المبحث الثالث

الإطار العام لجمع المعلومات والبيانات

أولاً: المقدمة: -

يتناول هذا المبحث وصف لمنهج الدراسة ولإفراد مجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وذلك لإمكانية اختبار مدى صحة الفرضيات الخامسة والسادسة.

ثانياً: فرضيات الدراسة: -

الفرضية الخامسة " وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالحساسية إلى مخاطر السوق".

الفرضية السادسة " وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بالإدارة".

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة: -

يناقش هذا المبحث قوة أو ضعف بنك فلسطين وفق مكونات نظام التقييم المصرفي فيما يتعلق بالحساسية للسوق والإدارة، وذلك من خلال وجهة نظر موظفي دائرة مراقبة المصارف بسلطة النقد الفلسطينية، وعليه فأن مجتمع الدراسة الميداني يقتصر على العاملين بدائرة مراقبة المصارف بسلطة النقد بفرعيها (الضفة الغربية وقطاع غزة) البالغ عددهم 67 موظفاً حتى تاريخ 2007/12/31، ولصغر حجم مجتمع الدراسة فان عينة الدراسة تمثل كامل عدد موظفي الدائرة أي باستخدام أسلوب الحصر الشامل.

رابعاً: وصف أداة جمع المعلومات :-

صمم الباحث استبانة خاصة لإمكانية تجميع البيانات اللازمة للتحليل، و لإجراء اختبار الفرضيتين ليتحقق من مدى صحة أو عدم صحة تلك الفرضيات، حيث تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين يمكن توضيحها فيما يلي:

القسم الأول: تقييم الإدارة فنيا وإداريا

ويتناول هذا القسم تقييم الإدارة من محوريين وهما:-

المحور الأول (التقييم الفني) ويتكون هذا المحور من خمسة عشر فقرة تهدف إلى تقييم إدارة بنك فلسطين فنيا من وجهة نظر دائرة مراقبة المصارف.

المحور الثاني (التقييم الإداري) ويتكون هذا المحور من تسع فقرات تهدف إلى تقييم إدارة بنك فلسطين إداريا من وجهة نظر دائرة مراقبة المصارف.

القسم الثاني: تحليل حساسية بنك فلسطين للسوق

ويتكون هذا القسم من تسع فقرات تهدف إلى تقييم حساسية بنك فلسطين للسوق من وجهة نظر دائرة مراقبة المصارف.

وقد تم تحديد أوزان إجابات كل فقرة من فقرات الاستبانة وفق معيار ليكارد الخماسي كما

يلي:-

جدول رقم(11)

التصنيف	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
الترميز	1	2	3	4	5

خامسا: صدق وثبات الاستبانة:-

تم اختبار الاستبانة قبل الشروع بتوزيعها وتحليلها بهدف الوصول بها إلى الشكل النهائي من خلال ما يلي:-

§ صدق الاستبانة

عرض الباحث الاستبانة بعد إعدادها بشكلها المبدئي على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر بغزة المتخصصون في المحاسبة والاقتصاد والإحصاء لتحكيمها، وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من التعديلات في ضوء آرائهم المقدمة.

سادسا: توزيع الاستبانة:-

لم يتمكن الباحث من توزيع الاستبانة على أفراد العينة المكونة من 67 موظفا مراقبا بدائرة مراقبة المصارف بسلطة النقد، وذلك لعدم تعاون سلطة النقد الفلسطينية مع الباحث من خلال السماح له بتوزيع الاستبانة.

سابعا: مناقشة فرضيات الدراسة:-

نتيجة عدم تعاون سلطة النقد من خلال عدم السماح بتوزيع الاستبانة لم يتمكن الباحث من اختبار صحة الفرضيات الخامسة والسادسة، ولذلك لم يتمكن الباحث من إعطاء تقييم واقعي لمدى قوة أو ضعف بنك فلسطين فيما يتعلق بالحساسية للسوق والإدارة.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات العامة

المبحث الأول: تقييم بنك فلسطين بموجب جميع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي

(CAMELS)، واختبار الفرضية الرئيسية.

المبحث الثاني: النتائج و التوصيات العامة.

المبحث الثالث: المراجع والملاحق.

المبحث الأول

تقييم بنك فلسطين بموجب جميع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)،

واختبار الفرضية الرئيسية

بعد تقييم مكونات نظام (CAMELS) على أساس منفرد لكل مكون من المكونات وتحديد تصنيف رقمي لكل مكون من (1 إلى 5)، يتطلب الأمر تقييم المصرف على أساس مركب لجميع مكونات (CAMELS) الرئيسية.

إن المصارف التي يكون تصنيفها (1،2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، أما المصارف التي تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف بشكل عام قد تظهر بشكل بارز في الملاءة و السيولة، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل البنك المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف. والمصارف التي يكون تصنيفها المركب (4،5) فإن لديها مشكلات حرجة للغاية فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرارية.

التقييم المركب لبنك فلسطين بموجب مكونات نظام (CAMELS):-

إن تقييم بنك فلسطين سيجري استناداً للتصنيف المركب لجميع مكونات نظام (CAMELS)، حيث حصل المصرف على تصنيف "1" لثلاث مكونات وتصنيف "2" للمكون الرابع، وفيما يلي توضيح ذلك:-

جدول رقم (12)

المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	14.06%	قوية	"1"
جودة الأصول	14.78WC 14.98TC%	مرضية بعض الشيء	"2"
الربحية	2.50 (ROAA)%	قوية	"1"
السيولة	السيولة النقدية 6.52% السيولة القانونية 59.37%	قوية	"1"

متوسط درجة التصنيف هي نتيجة التصنيف الكلي للمصرف استناداً إلى نتائج المكونات الأربعة المذكورة أعلاه وفيما يلي توضيح ذلك:-

$$1 = 1.25 = \frac{1 + 1 + 2 + 1}{4}$$

يلاحظ من التصنيف الكلي للمكونات الأربعة أن بنك فلسطين حصل على تصنيف رقم "1".

اختبار الفرضية الرئيسية القائلة:

" وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي

(CAMELS)"

باستعراض التصنيف الكلي لأهم أربع مكونات من نظام (CAMELS) حصل بنك فلسطين على تصنيف رقم "1" مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرته على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، مما يجعلنا نرفض الفرضية الرئيسية القائلة وجود حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة لا يوجد حالة ضعف تشوب بنك فلسطين وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS).

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات العامة

أولاً: النتائج العامة: -

1- حصول بنك فلسطين على المستوى الأول وفقاً لسياسة التقييم المركب، مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية ولا يوجد حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS).

2- بلغ متوسط نسبة ملاءة رأس المال 14.06% ، وبمقارنة هذه النسبة مع معيار لجنة "بازل I" 8%، ونسبة الملاءة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية 10% للمصارف التجارية يصنف المصرف بموجبها في المستوى الأول فيما يتعلق بملاءة رأس المال.

3- اتخذت إدارة المصرف إجراءات جيدة لتحسين رأس المال التنظيمي ترتب عليه ارتفاع نسبة ملاءة رأس المال لتصل إلى 18.71% لسنة 2007، مقارنة مع النسب 12.33%، 11.39%، 13.8% للسنوات 2004، 2005، 2006، على التوالي.

4- على الرغم من انخفاض نسبة ملاءة رأس المال لسنة 2005 مقارنة مع العام 2004 إلا أنها تعتبر جيدة حسب مقررات لجنة بازل التي قررت الحد الأدنى لها 8%، وكذلك حسب النسبة المقررة من سلطة النقد الفلسطينية (10% للبنوك التجارية).

5- لكل ما تقدم و تأسيساً على ما سبق وبناءً على مؤشرات التصنيف السابقة فإنه يمكن تصنيف المصرف بالنسبة لملاءة رأس المال في المرتبة الأولى (أي التصنيف رقم 1)، مما يعطي مؤشرات على ما يلي:

§ أداء قوي للأرباح.

§ النمو الجيد للأصول.

§ خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.

§ معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب).

§ الحجم المنخفض للأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

6- باستعراض متوسط النسب لكل من المخصصات و القروض المتعثرة البالغة 14.78%، 14.98% على التوالي، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة الأصول، وبمقارنتها مع النسب المقررة وفقاً لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الثاني.

7- تقع نسبة المخصصات (WCR) في المستوي الثالث لسنة 2004 حيث إنها أقل من 35% تقريبا أي مرضية نوعاً ما، في حين حصلت السنوات 2005، 2006، 2007، على التصنيف الثاني حيث بلغت نسبها أقل من 15% أي مرضية مما يظهر تحسن ملحوظ بهذه النسب.

8- كما أن نسبة القروض المتعثرة (TCR) تقع أيضاً في المستوى الثاني لسنة 2004 حيث إنها أقل من 50%، في حين وصلت إلى تصنيف قوي أقل من 20%، للسنوات 2005، 2006، 2007، وذلك لما يلي:

§ تحصيل ديون مشكوك فيها بلغت 2,751,502 دولار أمريكي للعامين 2005، 2006.

§ اتخاذ الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 21 أيار 2004 قرار بتسوية الديون المتعثرة

القديمة، حيث بلغت قيمتها 5,079,555 دولار أمريكي لسنة 2005، و 536,080 دولار

أمريكي لسنة 2006، و 164,372 دولار لسنة 2007

9- بلغ متوسط نسبة كل من العائد على متوسط الموجودات (ROAA)، والعائد على

الموجودات (ROA) 2.50%، 2.25% على التوالي، وبمقارنة هذه النسب مع معيار

نظام التقييم المصرفي البالغ 1%، والمتوسط العام لمعدل العائد على الموجودات

للمصارف الوطنية في فلسطين 1.20% تضع هذه النسب المصرف بالتصنيف رقم

(1).

10- ارتفاع نسبة العائد إلى متوسط حقوق الملكية (ROE) للسنوات 2005، 2006،

2007، لتبلغ 39.33%، 27.85%، 28.10% على التوالي، مقارنة مع سنة 2004

البالغة 20.11%.

11- رغم التراجع بنسبة العائد إلى حقوق الملكية (ROE) للسنوات 2006، 2007،

البالغة 27.85%، 28.10% على التوالي، مقارنة مع نسبتها لعام 2005 البالغة

39.33%، إلا أنها بقيت أعلى من معيار الصناعة للمصارف الوطنية في فلسطين

البالغ 13%.

12- تكلفة الفرصة البديلة على الودائع ممثلة في معدل الفائدة للسنوات من 2004، وحتى 2007 كانت 3.50%، وهي أقل من معدل العائد علي حقوق الملكية التي حققها المصرف.

13- بلغ متوسط نسبة السيولة، والسيولة النقدية 6.52%، 59.37% على التوالي، وبمقارنة هذه النسب مع نسب السيولة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية 6%، 25% على التوالي، يصنف المصرف بموجبها في المستوى الأول.

14- رغم أن متوسط نسب السيولة وضعت المصرف ضمن التصنيف الأول، إلا أن نسبة السيولة النقدية انخفضت لتصل إلى أدنى مستوياتها في سنة 2005، حيث وصلت هذه النسبة إلى 4.72%، 4.91% للسنوات 2005، 2006 على التوالي، مما ترتب عليه تراجع مستوى المصرف من المستوى الأول إلى المستوى الثاني فيما يتعلق بالسيولة النقدية، مما يعني أن المصرف كان يواجه نقطة ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل التالية:

§ توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض

بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة.

§ توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات.

§ امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض

بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.

15- أظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، بتقييم المصارف، حيث أبرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

16- تتمثل أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي بإظهار مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، مما يساهم بشكل فاعل بزيادة كفاءة العمل المصرفي، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات المصرفية.

17- يعمل نظام (CAMELS)، على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

ثانياً: التوصيات العامة:-

1. ضرورة وضع الإدارة معيار يمكن من خلاله قياس الفجوة، وذلك من خلال دراسة تُحدد الإدارة من خلالها الفجوة المستهدفة للتقليل من مخاطر السوق والتغيرات العكسية في أسعار الفائدة.
2. تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي والرقابي والتعامل معه بكفاءة.
3. تطوير تقنيات المعلومات في المصرف، بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام (CAMELS)، بالسرعة والسهولة الممكنة وبما يضمن سلاسة انسياب المعلومات، لاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر وإظهار مواطن الضعف فيها بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها والنهوض بالمصرف، وبما يعزز ثقة المتعاملين والمساهمين على حد سواء.
4. حث سلطة النقد الفلسطينية باستخدام نظام (CAMELS)، في عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على المصارف العاملة في فلسطين بما يضمن الوصول إلى قطاع مصرفي سليم.
5. متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للمصارف وخاصة تلك النظم المتخصصة مثل نظام (CAMELS)، والاستفادة من خبرات الدول والمصارف العالمية في هذا المجال.

6. العمل على تشجيع الجامعات بعقد دورات متخصصة لمثل هذه النظم بكليات

التجارة على غرار الجامعات العالمية لا سيما الأمريكية منها.

7. تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، بتقييم المصارف، حيث

أبرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة

بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

8. تفعيل المكونات الأساسية التي يتسم بها نظام (CAMELS) في الكشف عن مواطن

الضعف في كل مكون منها وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً.

9. توثيق المشاكل التي تعرض لها المصرف وأسبابها وطرق معالجتها بتقارير

خاصة بهدف تراكم الخبرة وزيادة كفاءة الإدارة التي تحد من التعرض لهذه

المشاكل مستقبلاً.

10. الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال،

جودة الأصول، الربحية، السيولة، التي تتعلق بهذه المكونات، لعل أهمها: -

§ الوقوف على مستوى مخاطرة السوق والمخاطر المتعلقة بالأنشطة غير

التقليدية وكذلك تركيز المخاطر، ومدى قوة العوائد وتأثرها بعناصر غير

تقليدية.

§ مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة، ومدى حاجة

المصرف إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته

المحتملة.

§ مدى دخول المصرف في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة

رأس المال.

11. وأخيرا يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث حول تقييم

المصارف باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، ومنها:-

§ تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل كامل.

§ تقييم بنك فلسطين فيما يتعلق بالحساسية للسوق.

المبحث الثالث

المراجع والملاحق

أولاً : المراجع العربية :-

أ- الكتب :-

- 1- القران الكريم.
- 2- أبولين، دياما، مقارنة أداء البنوك العاملة في فلسطين، جمعية البنوك- الدراسات والأبحاث، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 32، 2007.
- 3- الشماع، خليل، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية" وأثرها على المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، 1993.
- 4- الهندي، عدنان وآخرون، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل، اتحاد المصارف العربية، 1993.
- 5- الشماع، خليل، الإدارة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، الطبعة الرابعة، 1992.
- 6- المالكي، عبد الله، إدارة الائتمان وتقويم المخاطر، اتحاد المصارف العربية، 1986.
- 7- الإمام، أحمد، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية، 1984.
- 8- اتحاد المصارف العربية، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، 2003.
- 9- حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث ودراسات مالية و مصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005.

- 10- حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002.
- 11- حسن، ضيف الله، الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 27، 2004.
- 12- كراسنه، إبراهيم، أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أوظبي، 2006.
- 13- محمود، عبد العزيز، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، 2003.
- 14- عطا الله محمد السيد منصور وأبوسريع عواطف، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة بجامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية، 2007.
- 15- عاشور يوسف، آفاق النظام المصرفي الفلسطيني، 2003.
- 16- عبد الله خالد أمين و الشماع خليل، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990.
- 17- عقل مفلح، مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، 1989.
- 18- صبري محمد نجيب وعلي عبد الفتاح، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية، 2006.
- 19- غنيم أحمد، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، بنك التنمية الزراعي المصري فرع بورسعيد، جمهورية مصر العربية، 2002.

ب - الدوريات :-

1. الرضا، عقبة، دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيلها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، المجلد 27، العدد 2، 2005.
2. وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID، 1999، مشاكل التعامل مع المصارف في فلسطين، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين (غير منشورة)، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
3. شاهين، على، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية " حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود"، مستخرج من الدراسات والبحوث التجارية، مجلة علمية تصدرها كلية التجارة ببنها، العدد الأول، 2005.
4. Oexaminer Rientaio، 1998، تطبيق نظام التقييم المصرفي (CAMELS) على مصرف كويكر بأمريكا، دراسة تطبيقية (غير منشورة)، سلطة النقد الفلسطينية.

ت - الرسائل العلمية :-

- 1- أبوكمال، مرفت، 2007، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصرف وفقاً للمعايير الدولية " بازل II "، "حالة تطبيقية: المؤسسة المصرفية الفلسطينية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 2- الكحلوت، خالد، 2005، " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

- 3- السيقلي، محمد، "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 " دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 4- زائدة، مهيب، 2006، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته " دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- 5- زائدة، دعاء، 2006، "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

6- Matthews Ken, "Capital adequacy ratios for banks", Banks registered in New Zealand, March 1996. <http://www.rbnz.govt.nz>

7- Andersson Lindell, " Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules", Group Risk Control, Swedbank, Research Report 2007. lindell@swedbank.se

ث - التقارير والقوانين :-

5. بنك فلسطين، التقارير المالية السنوية المنشورة، 2004، 2005، 2006، 2007.
6. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، 2007.
7. قانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن إنشاء سلطة النقد الفلسطينية.
8. قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002.

ثانياً: المراجع الأجنبية: -

- 1- Brigham, Eugene F., Fundamentals of Financial Management, The Dryden Press, Fifth Edition, 1989.
- 2- Brigham, Eugene F. and Ehrhardt, Michael C., Financial Management Theory and Practice, R. R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005.
- 3- Carrubba, Paul A., Principles of Banking, American Bankers association, Fifth Edition, 1995.
- 4- Compton, Eric N., Principles OF Banking, , American Bankers association, Fourth Edition, 1991.
- 5- Camels Bank Rating System, update 12 ,6, 2007.
www.investopedia.com
- 6- Camels Bank Rating System – Wikiped, update 1,16, 2008.
<http://en.wikipedia.org>
- 7- Federal Reserve release, "Uniform Financial Institutions Rating System", (Electronic Version) Home News and events Accessibility, update 4 ,26, 2008.
<http://www.federalreserve.gov>
- 8- Federal Home Loan Bank Rating System, Federal Register/ Vol .72, No.3/ Friday, January 5, 2007.
- 9- Francis, G. Jay and others, Principles of Banking, American Bankers association, 6th Edition, 1998.
- 10- Kannan, R., "_Supervision of the Indian Financial System by Reserve Bank of India", (Electronic Version), personal website of R.Kannan, update 3 ,22, 2008.
<http://www.geocities.com>
- 11- Ljubisa Krgovic, " For the enforcemet of the bank rating system based on camels methodology", Official Gazette Republic of Mntenegro, No 53/01, October, 2001.
- 12- MacDonald, S. Scott and Koch, Timothy W., Management of Banking, Courier Westford, MA, Sixth Edition, 2006.
- 13- Nicholas J. Ketcha Jr." Common Questions and Answers on Camels", (Electronic Version), FDIC-Supervised Banks, update 2,8, 2008.
<http://www.fdic.gov>
- 14- Official Gazette Republic of Montenegro, For The Enforcement Of The Rating System Based On Camels Methodology, October 2001.
- 15- Rose, Peter S., Commercial Bank Management, Irwin/McGraw-Hill, Fourth Edition, 1999.

الملاحق

1. ملحق رقم (1) رأس المال التنظيمي للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007.

أ- ملحق رقم (1/1) رأس المال التنظيمي لسنة 2004.

ب- ملحق رقم (2/1) رأس المال التنظيمي لسنة 2005.

ت- ملحق رقم (3/1) رأس المال التنظيمي لسنة 2006.

ث- ملحق رقم (4/1) رأس المال التنظيمي لسنة 2007.

2. ملحق رقم (2) البنود داخل الميزانية للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007.

أ- ملحق رقم (1/2) البنود داخل الميزانية لسنة 2004.

ب- ملحق رقم (2/2) البنود داخل الميزانية لسنة 2005.

ت- ملحق رقم (3/2) البنود داخل الميزانية لسنة 2006.

ث- ملحق رقم (4/2) البنود داخل الميزانية لسنة 2007.

3. ملحق رقم (3) البنود خارج الميزانية للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007.

أ- ملحق رقم (1/3) البنود خارج الميزانية لسنة 2004.

ب- ملحق رقم (2/3) البنود خارج الميزانية لسنة 2005.

ت- ملحق رقم (3/3) البنود خارج الميزانية لسنة 2006.

ث- ملحق رقم (4/3) البنود خارج الميزانية لسنة 2007.

4. ملحق رقم (4) يوضح تفصيل بنود الموجودات والمطلوبات السائلة.

5. ملحق رقم (5) يوضح أسماء محكمي الاستبانة والاستبانة.
6. ملحق رقم (6) مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.
7. ملحق رقم (7) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 1995/7/20م.
8. ملحق رقم (8) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (20 - 97/4) الصادر بتاريخ 1997/6/1م.
9. ملحق رقم (9) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (13 - 99/2/4) الصادر بتاريخ 1999/2/28م.
10. ملحق رقم (10) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (116 - 2001) الصادر بتاريخ 2001/8/14م.
11. ملحق رقم (11) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (102) الصادر بتاريخ 2003/7/22م.
12. ملحق رقم (12) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (19 - 97/4) الصادر بتاريخ 1997/6/1م.
13. ملحق رقم (13) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (93 - 2001/7/4) الصادر بتاريخ 2001/7/22م.
14. ملحق رقم (14) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2003/35) الصادر بتاريخ 2003/3/5م.
15. ملحق رقم (15) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (44 - 98/7/4) الصادر بتاريخ 1998/7/21م.
16. ملحق رقم (16) تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (67) الصادر بتاريخ 2001/6/7م.

ملحق رقم (1) رأس المال التنظيمي: -

رأس المال التنظيمي ملحق رقم (1/1) لسنة 2004	
المبلغ \$	البيان
	<u>أ- رأس المال الأساسي</u>
21,680,000	رأس المال المدفوع
2,463,527	الاحتياطي القانوني
	الاحتياطيات الاختياري
340,000	علاوة (خصم) الإصدار
	علاوة إصدار أسهم الخزينة
	احتياطيات أخرى
	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
	الأرباح (الخسائر) المدورة
	حقوق الأقلية
	<u>يطرح:-</u>
	خسائر الفترة
	تكلفة شراء أسهم الخزينة
	النقص في أي من المخصصات المطلوبة
	الشهرة
24,483,527	<u>مجموع رأس المال الأساسي</u>
	<u>ب- رأس المال الإضافي (المساند)</u>
	احتياطي إعادة التقييم
2,152,040	الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
	القروض المساندة المؤهلة
2,152,040	<u>مجموع رأس المال المساند</u>
26,635,567	<u>مجموع رأس المال الأساسي والمساند</u>

	ج- يطرح:-
	استثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة إذا لم تدمج بياناتها المالية
	استثمارات في رأس مال بنوك وشركات مالية أخرى
	مجموع (ج)
26,635,567	مجموع رأس المال التنظيمي
	الموجودات المرجحة بالمخاطر:-
204,376,776	البنود داخل الميزانية ملحق رقم (2)
11,654,765	البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (3)
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
216,031,541	
	رأس المال التنظيمي
12.33%	نسبة ملاءة رأس المال=-----=%
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

رأس المال التنظيمي ملحق رقم (2/1) لسنة 2005	
المبلغ \$	البيان
	<u>أ- رأس المال الأساسي</u>
24,693,296	رأس المال المدفوع
4,271,951	الاحتياطي القانوني
	الاحتياطيات الاختياري
	علاوة (خصم) الإصدار
	علاوة إصدار أسهم الخزينة
	احتياطيات أخرى
	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
	الأرباح (الخسائر) المدورة
	حقوق الأقلية
	<u>ي طرح :-</u>
	خسائر الفترة
	تكلفة شراء أسهم الخزينة
	النقص في أي من المخصصات المطلوبة
	الشهرة
28,965,247	<u>مجموع رأس المال الأساسي</u>
	<u>ب- رأس المال الإضافي (المساند)</u>
	احتياطي إعادة التقييم
2,949,901	الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
	القروض المساندة المؤهلة
2,949,901	<u>مجموع رأس المال المساند</u>
31,915,148	<u>مجموع رأس المال الأساسي والمساند</u>
	<u>ج- ي طرح :-</u>

350,000	استثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة إذا لم تدمج بياناتها المالية
	استثمارات في رأس مال بنوك وشركات مالية أخرى
350,000	مجموع (ج)
<u>31,565,148</u>	مجموع رأس المال التنظيمي
	الموجودات المرجحة بالمخاطر:-
252,447,579	البنود داخل الميزانية ملحق رقم (2)
24,568,562	البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (3)
<u>277,016,141</u>	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
	رأس المال التنظيمي
11.39%	نسبة ملاءة رأس المال =-----=%
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

رأس المال التنظيمي ملحق رقم (3/1) لسنة 2006	
المبلغ \$	البيان
	<u>أ- رأس المال الأساسي</u>
36,299,146	رأس المال المدفوع
5,662,343	الاحتياطي القانوني
	الاحتياطيات الاختياري
	علاوة (خصم) الإصدار
	علاوة إصدار أسهم الخزينة
	احتياطيات أخرى
	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
	الأرباح (الخسائر) المدورة
	حقوق الأقلية
	<u>يطرح:-</u>
	خسائر الفترة
-179,070	تكلفة شراء أسهم الخزينة
	النقص في أي من المخصصات المطلوبة
	الشهرة
41,782,419	<u>مجموع رأس المال الأساسي</u>
	<u>ب- رأس المال الإضافي (المساند)</u>
	احتياطي إعادة التقييم
3,999,138	الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية
	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
	القروض المساندة المؤهلة
3,999,138	<u>مجموع رأس المال المساند</u>
45,781,557	<u>مجموع رأس المال الأساسي والمساند</u>
	<u>ج- يطرح:-</u>

1,550,000	استثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة إذا لم تدمج بياناتها المالية
	استثمارات في رأس مال بنوك وشركات مالية أخرى
1,550,000	مجموع (ج)
<u>44,231,557</u>	مجموع رأس المال التنظيمي
	الموجودات المرجحة بالمخاطر:-
292,223,708	البنود داخل الميزانية ملحق رقم (2)
28,387,436	البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (3)
<u>320,611,144</u>	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
	رأس المال التنظيمي
%13.80	نسبة ملاءة رأس المال =-----=%
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

رأس المال التنظيمي ملحق رقم (4/1) لسنة 2007	
المبلغ \$	البيان
	<u>أ- رأس المال الأساسي</u>
59,769,737	رأس المال المدفوع
7,730,896	الاحتياطي القانوني
	الاحتياطيات الاختياري
	علاوة (خصم) الإصدار
650,066	علاوة إصدار أسهم الخزينة
	احتياطيات أخرى
	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
	الأرباح (الخسائر) المدورة
	حقوق الأقلية
	<u>يطرح:-</u>
	خسائر الفترة
	تكلفة شراء أسهم الخزينة
	النقص في أي من المخصصات المطلوبة
	الشهرة
68,150,699	<u>مجموع رأس المال الأساسي</u>
	<u>ب- رأس المال الإضافي (المساند)</u>
	احتياطي إعادة التقييم
3,999,138	الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية
63,187	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
	القروض المساندة المؤهلة
4,062,325	<u>مجموع رأس المال المساند</u>
<u>72,213,024</u>	<u>مجموع رأس المال الأساسي والمساند</u>
	<u>ج- يطرح:-</u>

6,624,649	الاستثمارات في الشركات المصرفية والشركات المالية وغير المالية
	الفرق بين المخصص الفعلي والإلزامي للقروض المصنفة
6,624,649	مجموع (ج)
<u>65,588,375</u>	<u>مجموع رأس المال التنظيمي</u>
	الموجودات المرجحة بالمخاطر:-
307,807,216	البنود داخل الميزانية ملحق رقم (2)
42,677,127	البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (3)
350,484,343	<u>مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر</u>
	رأس المال التنظيمي
18.71%	نسبة ملاءة رأس المال =-----=%
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

ملحق رقم (2) البنود داخلي الميزانية: -

البنود داخل الميزانية ملحق رقم (1/2) لسنة 2004

قيمة الأصل المرجح بالمخاطر	الوزن الترجيحي	المبلغ \$	البيان
0	%0	57,346,004	نقد وأرصدة نقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,773,945	%20	178,482,118	أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
5,042,303	%100	5,042,303	موجودات مالية للمتاجرة
3,000,000	%20	15,000,000	استثمارات لدى دول OECD
0	%0	15,297,109	تسهيلات ائتمانية للسلطة الوطنية بالصافي
143,773,945	%100	143,773,945	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
1,234,127	%100	1,234,127	استثمارات عقارية
13,442,737	%100	13,442,737	ممتلكات وعقارات بالصافي
2,109,719	%100	2,109,719	موجودات أخرى
204,376,776			مجموع الأصول داخل الميزانية المرجحة بالمخاطر

البنود داخل الميزانية ملحق رقم (2/2) لسنة 2005

قيمة الأصل المرجح بالمخاطر	الوزن الترجيحي	المبلغ \$	البيان
0	%0	57,417,261	نقد وأرصدة نقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية
35,447,570	%20	177,237,850	أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
193,277	%100	193,277	موجودات مالية للمتاجرة
2,000,000	%20	10,000,000	استثمارات لدى دول OECD
0	%0	36,728,905	تسهيلات ائتمانية للسلطة الوطنية بالصافي
195,281,118	%100	195,281,118	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
1,132,685	%100	1,132,685	استثمارات عقارية
14,411,701	%100	14,411,701	ممتلكات وعقارات بالصافي
3,981,228	%100	3,981,228	موجودات ثابتة
252,447,579			مجموع الأصول داخل الميزانية المرجحة بالمخاطر

البنود داخل الميزانية ملحق رقم (3/2) لسنة 200

قيمة الأصل المرجح بالمخاطر	الوزن الترجيحي	المبلغ \$	البيان
0	%0	68,151,485	نقد وأرصدة نقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية
46,117,470	%20	230,587,351	أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
3,069,394	%100	3,151,839	موجودات مالية للمتاجرة
3,069,394	%20	15,346,968	استثمارات لدى دول OECD
0	%0	43,882,700	تسهيلات ائتمانية للسلطة الوطنية بالصافي
216,610,183	%100	216,610,183	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
1,237,685	%100	1,237,685	استثمارات عقارية
15,934,485	%100	15,934,485	ممتلكات وعقارات بالصافي
6,102,652	%100	6,102,652	موجودات ثابتة
292,223,708			مجموع الأصول داخل الميزانية المرجحة بالمخاطر

البند داخل الميزانية ملحق رقم (4/2) لسنة 2007

قيمة الأصل المرجح بالمخاطر	الوزن الترجيحي	المبلغ \$	البيان
0	%0	125,728,801	نقد وأرصدة نقدية لدى سلطة النقد الفلسطينية
71,940,319	%20	359,701,596	أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
3,264,380	%100	3,264,380	موجودات مالية للمتاجرة
10,046,262	%100	10,046,262	موجودات مالية متوفرة للبيع
14,810,893	%20	74,054,465	استثمارات لدى دول OECD
0	%0	67,109,934	تسهيلات ائتمانية للسلطة الوطنية بالصافي
176,477,579	%100	176,477,579	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
1,237,685	%100	1,237,685	استثمارات عقارية
24,571,510	%100	24,571,510	ممتلكات وعقارات بالصافي
5,458,588	%100	5,458,588	موجودات أخرى
307,807,216			مجموع الأصول داخل الميزانية المرجحة بالمخاطر

ملحق رقم (3) البنود خارج الميزانية:-

البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (1/3) لسنة 2004

البيانات	المبلغ \$	التأمينات \$	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	قيمة الأصل المرجح بالمخاطر
اعتمادات مستندية	17,046,935	3,411,058	%20	%100	%20	682,212
كفالات بمسؤولية عملاء	28,716,946	10,972,553	%100	%100	%100	10,972,553
مجموع الأصول خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر						11,654,765

البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (2/3) لسنة 2005

قيمة الأصل المرجح بالمخاطر	الوزن الترجيحي	نسبة المخاطرة	معامل التحويل	التأمينات \$	المبلغ \$	البيانات
1,599,719	%20	%100	%20	2,265,734	10,264,329	اعتمادات مستنديه
2,065,528	%20	%100	%20	0	10,327,638	سحوبات مقبولة مكفولة
20,903,315	%100	%100	%100	12,263,431	33,166,746	كفالات بمسؤولية عملاء
24,568,562	مجموع الأصول خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر					

البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر ملحق (3/3) لسنة 2006

قيمة الأصل المرجح بالمخاطر	الوزن الترجيحي	نسبة المخاطرة	معامل التحويل	التأمينات \$	المبلغ \$	البيانات
1,260,413	%20	%100	%20	1,213,232	7,515,299	اعتمادات مستندية
1,607,652	%20	%100	%20	0	8,038,261	سحوبات مقبولة مكفولة
25,519,370	%100	%100	%100	12,452,812	37,972,182	كفالات بمسؤولية عملاء
28,387,435	مجموع الأصول خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر					

البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر منح (4/3) لسنة 2007

البيانات	المبلغ \$	التأمينات \$	معامل التحويل	نسبة المخاطرة	الوزن الترجيحي	قيمة الأصل المرجح بالمخاطر
اعتمادات مستتدية	5,089,612		%20	%100	%20	
سحوبات مقبولة مكفولة	7,196,559		%20	%100	%20	
كفالات بمسؤولية عملاء	42,083,085		%100	%100	%100	
مجموع الأصول خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر						*42,677,127

* نظرا لعدم إفصاح البيانات المالية عن التأمينات لكل من الكفالات والاعتمادات وإدراجها بالميزانية ضمن إيضاح التأمينات بالإجمالي اضطر الباحث لأخذ رقم مجموع البنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر من تقرير مدقق الحسابات كرقم إجمالي دون تفصيل.

ملحق رقم (4) يوضح تفصيل بنود الموجودات والمطلوبات السائلة

2007	2006	2005	2004	الموجودات السائلة
125,728,801	68,151,485	57,417,261	57,346,002	نقد وأرصدة نقدية لدى سلطة النقد
359,701,596	230,587,351	177,237,850	178,482,118	أرصدة نقدية لدى مصارف ومؤسسات مالية
3,264,380	3,151,839	193,277	0	أوراق مالية للمتاجرة
488,694,777	301,890,675	234,848,388	235,828,120	مجموع الموجودات السائلة
2007	2006	2005	2004	المطلوبات السائلة
52,283,342	43,864,479	31,446,724	52,292,807	ودائع وأرصدة سلطة النقد الفلسطينية
5,387,800	2,502,617	1,035,274	1,066,658	ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية
649,162,264	452,331,575	378,493,145	311,597,748	ودائع العملاء
30,471,398	28,489,457	28,479,240	24,907,170	تأمينات نقدية
737,304,804	527,188,128	439,454,383	389,864,383	مجموع المطلوبات السائلة

ملحق رقم (5) يوضح أسماء محكمي الاستبانة

م	الاسم	طبيعة العمل	مكان العمل
1	أ.د معين عطا رجب	أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر	جامعة الأزهر - غزة
2	د. يوسف محمود جربوع	أستاذ المراجعة بكلية التجارة	الجامعة الإسلامية - غزة
3	د. على عبد الله شاهين	نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية - غزة
4	د. سمير صافي	عميد التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية	الجامعة الإسلامية - غزة
5	د. سيف الدين عودة	مراقب مصارف بسلطة النقد الفلسطينية	سلطة النقد - غزة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية - غزة
كلية التجارة - قسم المحاسبة والتمويل
الدراسات العليا

السادة/ دائرة مراقبة المصارف بسلطة النقد الفلسطينية - المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

الموضوع: دور سلطة النقد الفلسطينية في الرقابة على القطاع المصرفي الفلسطيني بموجب نظام
التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يقوم الباحث بإعداد دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير من كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.
وتهدف هذا الاستبيان إلى تقييم المكونين الثالث والسادس من النظام المذكور، وهما الإدارة M
والحساسية إلى السوق S، لبنك فلسطين، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالمساعدة في الحصول
على المعلومات والبيانات الواردة بالاستبانة، مع العلم أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها
سوف تكون سرية وستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: احمد الفرا

المسمى الوظيفي:					المؤهل العلمي:					سنوات الخبرة:					
الفقرة					قوي	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف	جدا					
أولا: تقييم الإدارة فنيا وإداريا															
أ - التقييم الفني															
1-	مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.														
2-	مدى تحري الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية.														
3-	مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.														
4-	مدى دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة لسلطة النقد الفلسطينية.														
5-	مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.														
6-	مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي .														
7-	مدى تجاوب الإدارة مع توصيات سلطة النقد الفلسطينية.														
8-	مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر .														
9-	مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية.														
10-	مدى قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف .														
11-	مدى قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية.														
12-	مدى قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.														
13-	مدى قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة.														
14-	مدى قدرة الإدارة على وضع سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطره.														
15-	مدى قدرة الإدارة على توفير نظم لحفظ السجلات.														

ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	الفقرة
					ب - التقييم الإداري
					1- مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل أنشطة المصرف المختلفة.
					2- مدى وجود خطط واضحة للتعيين ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
					3- مدى قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة.
					4- مدى قدرة الإدارة على وضع وصف وظيفي ودليل عمل لكل وظيفة.
					5- مدى قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين.
					6- مدى قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتسيير العمل داخل المصرف.
					7- مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة.
					8- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطى بالسوق المصرفي.
					9- مدى موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية.

ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	الفقرة
					ثانيا: تحليل الحساسية إلى السوق
					1- مدى حساسية هيكل الأصول بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد.
					2- مدى حساسية هيكل الالتزامات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد.
					3- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الصرف.
					4- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار أسهم المصرف.
					5- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات بالمصرف للتغيرات العكسية للعمليات الأجنبية.
					6- مدى المخاطرة التي يتعرض لها المصرف جراء المناجزة بالأوراق المالية.
					7- مدى وجود إجراءات كافية تسمح بإجراء ومراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.
					8- مدى فعالية تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان للمصرف.
					9- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدقيق المعلومات ضمن تقارير مالية لإدارته العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق.

ملحق رقم (6)

مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة:

1. ملاءة رأس المال (المبدأ السادس – مبادئ بازل):

"يجب أن يضع المشرفون المصرفيون حداً أدنى من المتطلبات الحصيفة والملائمة لملاءة رأس المال لجميع المصارف، وينبغي أن تعكس هذه المتطلبات المخاطر التي يأخذها المصرف على عاتقه ويجب أن يحددوا مكونات رأس المال مع الإبقاء في الأذهان قدرتها على امتصاص الخسائر وبالنسبة للمصارف النشطة دولياً على أقل تقدير يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك التي وضعت في اتفاقية بازل الخاصة برأس المال وتعديلاتها"، حيث يشكل رأس المال المملوك عُضراً أماناً هاماً في العمل المصرفي، فهو مصدر إيراد دائم لحملة الأسهم ومصدر تمويل للمصرف، ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر، ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه يشكل سبباً رئيساً لتأكد حملة الأسهم من أن المصرف مدار بشكل سليم وآمن، لذلك فإن توفير الحد الأدنى لمعدلات ملاءة رأس المال ضروري لخفض مخاطر وخسائر المودعين والمقترضين والمساهمين الآخرين في المصرف ولتحقيق الاستقرار في الصناعة المصرفية، وهنا يجب على المراقبين المصرفيين تشجيع المصارف على العمل بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى المفروض، وإذا ما انخفض مستوى رأس المال عن الحد الأدنى المفروض، فإنه يترتب على المراقبين التأكد من أن المصرف يملك خطط واقعية لإعادة الحد الأدنى إلى طبيعته في الوقت المحدد. (Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P12).

إدارة مخاطر الائتمان:

أ- معايير منح الائتمان والرقابة عليه (المبدأ السابع – مبادئ بازل): "إن جزءاً هاماً من أي نظام إشراف هو تقييم سياسات المصرف وممارساته وإجراءاته فيما يتعلق بمنح القروض والقيام باستثمارات وإدارة مستمرة لقروض وحافظات الاستثمار"، حيث تعتبر عملية تقييم سياسات المصرف وإجراءاته المتعلقة بمنح الائتمان وإدارة محفظته جزءاً هاماً من عملية الرقابة المصرفية، وهذا يتطلب الحفاظ على سياسات إقراض مكتوبة وحصيفة تتعلق بالموافقة على منح القرض وإجراءات إدارته والمستندات اللازمة وفقاً للمعايير الموضوعية من قبل مجلس الإدارة في المصرف والواضحة بالنسبة للموظفين المختصين بتلك العملية، كما يجب على المصارف أن تقوم بعملية الرقابة المستمرة للعلاقات الائتمانية بما فيها الوضع المالي للمقترضين معتمدة في ذلك على نظم معلومات توفر تفاصيل أساسية عن حالة المحفظة الائتمانية بما فيها درجة تصنيف الائتمان.

(Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P12).

ب- تقييم نوعية الموجودات وكفاية الاحتياطيات والمدخرات لمقابلة خسائر القروض (المبدأ الثامن – مبادئ بازل): "يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن المصارف تضع سياسات وأساليب وإجراءات ملائمة لتقييم الأصول وكفاية المؤنات والاحتياطيات لمقابلة خسارة القروض وأن تتقيد بها"، أي يجب على المراقبين المصرفيين تقييم السياسات التي يتبعها المصرف لتقييم جودة أصوله وكفاية احتياطياته إضافة إلى المراجعة الدورية للقروض الفردية ليقتنعوا بأن المصرف يقوم بالمراجعة الدورية لتلك السياسات وينفذها بشكل متتابع، كذلك

التأكد من أن المصرف يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المشاكل الائتمانية، وإذا ما تولد لديهم شعور بأن هذه المشاكل مقلقة، فإنهم يطالبون المصرف بتدعيم وتعزيز إجراءات الإقراض ومعايير منح الائتمان وبشكل عام تعزيز قوته المالية.

ت- مخاطر التركيز و التعرضات الضخمة (المبدأ التاسع – مبادئ بازل): " يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف نظم معلومات تمكن الإدارة من تحديد التركزات داخل الحافظة ويجب على المشرفين وضع حدود حصيفة لتقييد حالات انكشاف المصارف لمقترضين أو لمجموعة المقترضين الذين يتمتعون بصلة قرابة قوية لمجلس إدارة المصرف".

ث- يجب على المراقبين المصرفيين وضع حدود حصيفة لتقييد تعامل المصرف مع مقترضين فرديين أو مجموعة المقترضين المتصلين بإدارة المصرف، وهذه الحدود تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25%، وفي حال كانت المصارف صغيرة جداً أو منشأة حديثاً فقد تواجه حدود تطبيقية بما يخص التنوع، وبالتالي تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها، كما يترتب على المراقبين المصرفيين مراقبة كيفية معالجة المصرف لمخاطر التركيز والطلب منه موافاتهم بتقارير تتعلق بالتعرضات التي تفوق الحدود المخصصة.

(Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P14).

ج- الإقراض المتصل أو المرتبط (المبدأ العاشر – مبادئ بازل): " بغية منع إساءة الاستعمال الناشئة عن الإقراض المحابي يجب أن يكون لدى المشرفين المصرفيين متطلبات بأن تقرض المصارف شركات وأفراد بما يتناسب وقدرتهم على تسديد تلك القروض، وأن تتم مراقبة منح الائتمان مراقبة فعالة، وأن تتخذ خطوات مناسبة أخرى للسيطرة على المخاطر أو تخفيضها ".

ح- يجب توفر القدرة لدى المراقبين لمنع ازدياد الاستخدام السيئ لعملية إقراض الفريق المتصل بالمصرف والتأكد من أن تلك الإقراضات تتم وفقاً للسوق الحرة وكلها خاضعة للرقابة، وذلك لحماية المصرف من أي مخاطر تنشأ من التعامل بصورة تمييزية لهؤلاء العملاء.

خ- مخاطر الدول والتحويل (المبدأ الحادي عشر- مبادئ بازل): "يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد ورصد ومراقبة مخاطر البلد وتحويل الخطر الكامن في أنشطتها الإقراضية والاستثمارية الدولية والإبقاء على احتياطات ملائمة ضد هذه المخاطر". (Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P15)

2. إدارة مخاطر السوق (المبدأ الثاني عشر- مبادئ بازل)

" يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف نظاماً تقيس وترصد بدقة وتراقب مخاطر السوق على نحو ملائم، وينبغي أن تكون لدى المشرفين سلطات لفرض حدود معينة أو كلفة رأسمالية خاصة على حالات الانكشاف للمخاطر السوقية إن اقتضى الأمر ذلك ".
يترتب على المراقبين التأكد من قيام المصارف بقياس وضبط مخاطر السوق بشكل صحيح ودقيق وتوفير رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر، خاصة الناتجة عن أنشطته التجارية، وذلك وفقاً لمعايير كمية ونوعية لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى قيام إدارة المصرف بوضع حدود مناسبة وتنفيذ ضوابط داخلية كافية بما يتعلق بالصراف الأجنبي.

(Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P16).

3. إدارة المخاطر الأخرى (المبدأ الثالث عشر – مبادئ بازل):

" يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر (ما في ذلك مجلس إدارة ملائم وإشراف من الإدارة العليا)، وذلك من أجل تحديد وقياس ورصد ومراقبة كل المخاطر الأخرى حيث يكون ملائماً للاحتفاظ برأسمال ضد هذه المخاطر ".

(Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P17).

4. توفر نظم الرقابة الداخلية (المبدأ الرابع عشر – مبادئ بازل):

" يجب على المشرفين المصرفيين تحديد بأن لدى المصارف ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمالها، وينبغي أن تشمل ترتيبات واضحة لتفويض السلطة والمسؤولية، وفصل المهام التي تنطوي على إلزام المصرف، ووضع أمواله وتعليل أصوله ومطالبه، وتسوية هذه العمليات وحماية أصوله، ورقابة داخلية أو خارجية مستقلة ملائمة واختبار التقيد بهذه الضوابط فضلاً عن الأنظمة والقوانين النافذة ".

(Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P17).

كما نصّ (المبدأ الخامس عشر – مبادئ بازل): " يجب أن يحدد المشرفون المصرفيون بأن لدى المصارف سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بما في ذلك القواعد الصارمة "اعرف عميلك" بحيث تعزز وجود معايير أخلاقية ومهنية عالية المستوى في القطاع المالي، وتحول دون أن يستخدم المصرف عن قصد أو غير قصد عناصر إجرامية"، وتهدف عملية الرقابة الداخلية إلى التأكد من أن الأعمال المصرفية تتجز بطريقة حصيفة بالتوافق مع السياسات والاستراتيجيات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة في المصرف، وأن التعاملات كافة تتم في نطاق السلطات

المناسبة وأنّ حساباتها محفوظة كافة بصورة آمنة، وكذلك وجود تدقيق سليم للمعلومات وفي التوقيت المناسب وأن إدارة المصرف قادرة على التعرف وتقييم وإدارة والسيطرة على مخاطر العمل . (Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P18).

5. الإطار العام لعملية الرقابة المصرفية المتطورة:

اشتملت مبادئ بازل (16- 17- 18- 19- 20) على العناصر الأساسية التي تشكّل إطاراً عاماً للرقابة المصرفية الفعالة والتي يمكن استعراضها بالنقاط الآتية:

§ يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعّال من بعض أشكال الرقابة في الموقع (الفحص الداخلي) والرقابة خارج الموقع (الفحص الخارجي أو الميداني).

§ يجب أن يكون هناك اتصال منظم بين المراقبين المصرفيين وإدارة المصرف في إطار فهمهم لعمليات تلك المؤسسة المصرفية.

§ يجب أن يتوفر لدى المراقبين المصرفيين الوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الحصيفة والنتائج الإحصائية الواردة من المصارف على أساس فردي وموحد.

§ ينبغي توفر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات الرقابية إما من خلال فحوص محلية (داخل المصرف) أو من خلال استخدام المدققين الخارجيين.

§ إن أحد أهم عناصر الرقابة المصرفية هو أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال المصرفية وفقاً لقواعد موحدة (Basel Committee Principles for the Management of Credit Risk, sep2000, P20).